

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٣٥

الخميس، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة كولونا	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافرورف
	ألبانيا	السيدة جاتشكا
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الهاشمي
	أيرلندا	السيد كوفيني
	البرازيل	السيد فرانسوا
	الصين	السيد وانغ يي
	غابون	السيد أدامو
	غانا	السيدة بوتشوي
	كينيا	السيد أورينا
	المكسيك	السيد كاساوبون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كليفرلي
	النرويج	السيد ستوره
	الهند	السيد جايشنكار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بليكن

جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبيّنة

الرجاء إعادة التدوير



22-59933 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون سلام وأمن أوكرانيا

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي ألمانيا وأوكرانيا وبولندا وبيلاروس وتركيا وليتوانيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو السيد كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو معالي السيد جوزيب بوريل فونتييس، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام ورئيس الوزراء والوزراء وغيرهما من الممثلين الرفيعي المستوى. ويؤكد حضورهم اليوم أهمية الموضوع قيد المناقشة.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): لا يوجد أي مؤشر يدل على توقف حرب روسيا في أوكرانيا. لقد شهدت الأشهر السبعة الماضية معاناة ودمارا لا يوصفان. والتطورات الأخيرة خطيرة ومثيرة للقلق. وهي تبعدنا عن أي احتمال للسلام وتقربنا من دورة لا نهاية لها من الرعب وسفك الدماء. وكما قلت منذ البداية، فإن هذه الحرب التي لا معنى لها تنطوي على إمكانية غير محدودة لإلحاق ضرر رهيب - في أوكرانيا وفي جميع أنحاء العالم.

لقد أصبحت فكرة النزاع النووي، الذي كان أمرا لا يمكن تصوره في يوم من الأيام، موضوعا للنقاش. وهذا في حد ذاته أمر غير مقبول

على الإطلاق. وينبغي لجميع الدول المسلحة نوويا أن تعيد الالتزام بعدم استخدام الأسلحة النووية وإزالتها بصورة كاملة .

ويساورني قلق عميق أيضا إزاء التقارير التي تفيد بوجود خطط لتنظيم ما يسمى بالاستفتاءات في مناطق من أوكرانيا لا تخضع حاليا لسيطرة الحكومة. فأني ضم لأراضي دولة من جانب دولة أخرى عن طريق التهديد باستعمال القوة أو استعمالها يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

لقد تعرض آلاف المدنيين الأوكرانيين، بمن فيهم مئات الأطفال، للقتل والإصابة، ويعزى ذلك في معظمه إلى القصف الروسي للمناطق الحضرية. وفي كل يوم، يُقتل أو يُصاب ما معدله خمسة أطفال. وقد خلف كابوس الحرب ندوبا على كل طفل تقريبا في أوكرانيا، بدءا من العنف وصولا إلى تشتيت شمل الأسر. واضطر نحو ١٤ مليون شخص، معظمهم من النساء والأطفال، إلى الفرار من ديارهم. وستزداد الحالة سوءا مع قرب حلول فصل الشتاء وتضائل إمدادات الغاز والكهرباء.

وعلى الصعيد العالمي، تسبب النزاع في أزمة ثلاثية، أبعادها الغذاء والطاقة والتمويل. ويدفع ذلك بملايين الأشخاص الآخرين إلى براثن الفقر المدقع والجوع، مما يعكس مسار سنوات من التقدم المحرز في مجال التنمية. ويأتي ذلك في أعقاب الأزمات المتصلة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وتداعيات تغير المناخ.

ويمكن استشعار الأضرار الجانبية لهذه الحرب في عشرات البلدان النامية التي كانت تكافح بالفعل للتعافي من جائحة كوفيد-١٩ والتعامل مع أزمة المناخ. وتعاني الفئات الأضعف أكثر من غيرها.

وتعمل الأمم المتحدة بلا كلل للاستفادة بأكبر قدر ممكن من كل فرصة تتاح لتخفيف المعاناة، لا سيما من خلال زيارتي إلى أوكرانيا والاتحاد الروسي والمنطقة وتواصلني المباشر مع الرئيس زيلنسكي والرئيس بوتين. وقدمننا المساعدات، بالتعاون مع شركائنا في المجال الإنساني في الميدان، لما يقرب من ١٣ مليون شخص محتاج. ومن الضروري أن يُتاح للعاملين في المجال الإنساني إمكانية الوصول بأمان وبدون عوائق إلى جميع المحتاجين إلى المساعدة، أينما كانوا.

(تكلم بالإنكليزية)

وتتشكّل أنباء الأمم عن تبادل أكثر من ٢٥٠ أسير حرب بين أوكرانيا والاتحاد الروسي تطورا محمودا. وأشيد بجهود الطرفين وآمل أن يبنينا عليها بمزيد من التبادلات سعيا إلى التوصل إلى صيغة الكل مقابل الكل. وأشكر حكومتي تركيا والمملكة العربية السعودية على دورهما في تأمين ذلك الاتفاق.

وفي تموز/يوليه، وبدعم من حكومة تركيا أيضا، أبرم اتفاق تاريخي مكن من استئناف صادرات المواد الغذائية والأسمدة من ثلاثة من موانئ أوكرانيا على البحر الأسود. ومنذ ذلك الحين، نُقل أكثر من ٤,٣ ملايين طن متري من المواد الغذائية، متجهة إلى ٢٩ دولة عبر ثلاث قارات. ويشمل ذلك ثلاث سفن استأجرها برنامج الأغذية العالمي لنقل الإمدادات الغذائية التي تمس الحاجة إليها لشعوب أفغانستان والقرن الأفريقي واليمن. وغادرت سفينة رابعة إسطنبول اليوم، والخامسة على وشك التحرك.

ومنذ التوقيع على مبادرة البحر الأسود بشأن الحبوب، شهدت أسعار الأغذية العالمية انخفاضا حادا، على الرغم من أنها لا تزال أعلى بنسبة ٨ في المائة تقريبا عما كانت عليه قبل عام. ومن الأهمية بمكان أن تستمر شحنات الأغذية تلك وتزداد حتى يتحقق المزيد من الاستقرار في أسواق السلع الأساسية.

ووقعت الأمم المتحدة أيضا مذكرة تفاهم مع الاتحاد الروسي بشأن الوصول الكامل للمنتجات الغذائية والأسمدة الروسية، بما في ذلك الأمونيا، إلى الأسواق العالمية. ونبذل كل ما في وسعنا لتيسير ذلك وتخفيف حدة الأزمة الخطيرة التي يشهدها سوق الأسمدة والتي تؤثر بالفعل على الزراعة في غرب أفريقيا وأماكن أخرى.

وإذا لم يستقر سوق الأسمدة، فقد نشهد أزمة إمدادات غذائية العام المقبل. وبعبارة أخرى بسيطة، قد ينفد العالم من الطعام. ومن الضروري أن تزيل جميع الدول على الفور كل عقبة متبقية أمام تصدير الأسمدة الروسية. فنحن بحاجة إلى إيصالها إلى المزارعين بتكلفة معقولة وإرسالها إلى الحقول على وجه السرعة. ويشكّل تأثير ارتفاع أسعار الغاز على إنتاج الأسمدة النيتروجينية مصدرا رئيسيا آخر للقلق. ويجب معالجة تلك المسألة من دون تأخير.

وما فتئت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان توثق الأثر غير المقبول للحرب على حقوق الإنسان. وتشكّل التقارير فهرا لأشكال القسوة: عمليات الإعدام بإجراءات موجزة والعنف الجنسي والتعذيب وغيرها من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة ضد المدنيين وأسرى الحرب. وتبعث أحدث الروايات عن وجود مواقع دفن في إزيوم على القلق الشديد. ويجب التحقيق في تلك الادعاءات تحقيقا شاملا لكفالة المساءلة. ويجب محاسبة الجناة في إطار إجراءات قضائية عادلة ومستقلة. فللضحايا وأسره الحق في العدالة والانتصاف والجبر. ويكتسي إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية أهمية أساسية. وتضطلع المحكمة الجنائية الدولية بدور هام في كل تلك الأمور لكفالة المساءلة الفعالة. وقد فتح المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية تحقيقا في الحالة في أوكرانيا. ولا غنى عن التعاون الكامل لجميع الأطراف مع المحكمة.

وبعثة تقصي الحقائق التي أنشأتها في أعقاب الحادث المأساوي الذي وقع في مرفق الاحتجاز في أولينيفكا في ٢٩ تموز/يوليه جاهزة للنشر حالما نتلقى جميع الضمانات اللازمة. ولا بد أن يتاح للبعثة إمكانية الوصول الآمن والمأمون وغير المقيد إلى جميع الأماكن والأشخاص والأدلة ذات الصلة من دون أي قيود أو عقبات أو تدخلات.

ولا تزال الحالة في محطة زابوريجيا للطاقة النووية، الواقعة في وسط منطقة حرب، تشكّل مصدر قلق بالغ. وتجري الوكالة الدولية للطاقة الذرية مشاورات مع جميع الأطراف المعنية بشأن وضع تدابير تكفل سلامة المحطة والمناطق المحيطة بها. وأشكر الوكالة على ما تضطلع به من عمل. ويشكّل استمرار وجودها في المحطة رادعا مهما. ويجب وضع حد لجميع الهجمات على المنشآت النووية وإعادة إرساء الطابع المدني للبحث لهذه المحطات. فأى ضرر يلحق بالبنية التحتية النووية، سواء كان متعمدا أم غير متعمد، يمكن أن يكون له عواقب وخيمة على الأشخاص الموجودين في المناطق المحيطة بالمحطة وخارجها. وليس بوسع العالم أن يتحمل حدوث كارثة نووية.

التأثير بوصفه مرساة يرتكز عليها تحقيق السلام والأمن في أوكرانيا، وفي أجزاء أخرى كثيرة من العالم أيضا.

وسعيت، منذ بداية التطورات الأخيرة في أوكرانيا في أواخر شباط/فبراير، إلى كفالة أن تفي استجابة مكنتي بمقتضيات العمل وبضرورة التركيز. وقد تحركنا بهمة في الأيام الخمسة بين ٢٥ شباط/فبراير، عندما أدليت ببباني الأولي، و ٢ آذار/مارس، عندما فتحت التحقيق. وقيام ٤٣ دولة طرفا في نظام روما الأساسي، أي ثلث أعضاء الجمعية العامة، بإحالة المسألة إلى المحكمة ليس فقط دليلا على طبيعة الأزمة والشواغل التي أعرب عنها، بل كذلك يدل - في اعتقادي - على فهم أن للقانون دورا مهما يؤديه.

إننا الآن في مرحلة مواصلة العمل الجنائي والموضوعي والمحايد - وأحيانا المضني جدا - للتصدي للوقائع وفصل الحقيقة عن الخيال ورسم تصور لما حدث فعلا. وقمنا، في أيار/مايو، بأكبر عملية نشر ميداني شهدتها المحكمة الجنائية الدولية. وصار لدينا وجود ميداني دائم في أوكرانيا منذ أيار/مايو. ويمكنني أن أعلن أن أعضاء إضافيين من مكنتي سينتشدون أيضا في الأسبوع المقبل في أوكرانيا للنظر في الادعاءات الواردة من شرق البلد.

ويتخذ بناء الشراكات وتبني الابتكار أشكالا عديدة، بما في ذلك أشكال تعاون جديدة مع الدول والمنظمات الدولية والقطاع الخاص. ونأمل أن يسمح هذا النموذج الجديد لشراكة أكثر تنسيقا وفعالية، وفقا لنهج أكثر تماسكا للعمل، بزيادة فعالية ذلك العمل الجماعي.

غير أن عملية المساءلة وجمع الأدلة وتمحيصها ومعايرتها وتحديد ما تظهره، ليست مجرد ممارسة أكاديمية. إنها ضرورية من أجل أن نخترق ضباب الحرب لكي نقدم الحقيقة بالفعل في محفل قانوني. ولحسن الحظ، لدينا قضاة مستقلون وعندما ننجز عملنا فسندقم في الوقت المناسب أدلتنا إلى قضاة المحكمة الجنائية الدولية المستقلين، وسيدققون أكثر في عملنا كما ينبغي ويقررون أين تكمن الحقيقة.

وتلك الممارسة ضرورية إذا أردنا أن نضع الثقة في النظام القائم على القواعد. وهذه المهمة، وحدها، محور تركيز مكنتي. فهي ليست أداة للعمل السياسي ولا تحركها أي جداول أعمال أخرى غير التزاماتنا

(تكلم بالفرنسية)

إن السبيل الوحيد لإنهاء المعاناة في أوكرانيا هو إنهاء الحرب. وسأواصل بذل قصارى جهدي من أجل تحقيق السلام - سلام قائم على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وأناشد جميع الدول الأعضاء، لا سيما الممثلة هنا اليوم، أن تضاعف جهودها لمنع المزيد من التصعيد وبذل كل ما في وسعها لإنهاء الحرب وكفالة السلام الدائم.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر الأمين العام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد خان.

السيد خان (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم أن تتاح لي

الفرصة لأدلي ببضع كلمات أمام مجلس الأمن.

نمر بلحظة يجب أن نثبت فيها بشكل جماعي وبالأفعال، لا الأقوال، أن للقانون معنى. ومن الأهمية بمكان أن ينظر إلى القانون على أنه يتصدر جبهة القتال لتوفير الحماية لمن هم في أمس الحاجة إليه. وبينما نتكلم، تستحق الفئات الأضعف الأكثر تعرضا للخطر في أوكرانيا وأجزاء أخرى كثيرة من العالم أن تتال اهتمامنا. فالأطفال والنساء والرجال يعانون من العذاب وانعدام الأمن، ويتطلعون إلى أن يجدوا في القانون معنى حقيقيا وتحقيقا للمساءلة.

بيد أن تلك الإمكانيات، وأنا مقتنع بأنها كامنة في القانون، لا يمكن تحقيقها إلا بالعمل الجماعي. وهذا يتطلب تركيزا شديدا، ليس من جانب مكنتي والمحكمة الجنائية الدولية فحسب، بل ومن جميع أعضاء المجلس. ويجب أن نبرهن في كل مكان يدعى أن انتهاكات حدثت فيه، وحيث يكون للمحكمة اختصاص، أن هناك تحديد للمسؤولين عن ارتكابها في أي نزاع. ويجب على أي شخص يحمل سلاحا أو يطلق قذيفة أن يدرك أن القانون لا يزال ينبض بالحياة وليس في سبات عميق وأن المساءلة ضرورية تماما. وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات حازمة. ويتطلب منا أن نجدد تعهدنا، الذي قطعناه في نورمبرغ، بأن قانون التقادم لا يسري على جرائم الحرب ونمضي في مسيرتنا معا.

وأنا مقتنع بأننا إذا التفطنا حول هذه المبادئ الأساسية للإنسانية وتلك القواعد الأساسية للسلوك، يمكن للقانون أن يضطلع بدور متزايد

غير أن القادة، لا يصيهم اليأس ولا يفسحون المجال للقنوط، بل يعملون كمحفز للمزيد من العمل لإعادة إثارة الحماس فينا كمجلس وكمنظمات دولية وكبشر لكي نصل أخيرا - لأجل الخير - إلى غايتنا ونرفع بمزيد من الحزم راية الشرعية على الساحة الدولية.

وكل ما يمكنني فعله، اليوم هو تجديد تعهدي بالتزاماتي وقسمي بصفتي مدعيا عاما للمحكمة الجنائية الدولية بأن أفعل كل ما في وسعي من أجل العمل مع جميع الدول الشريكة على الصعيد الدولي، والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لتحقيق في القضايا التي تدخل في نطاق اختصاصنا القضائي في أوكرانيا وغيرها من الأماكن. إن المسؤوليات التي أحملها والمسؤوليات الأكبر والأهم والأوسع نطاقا التي يضطلع بها قادة العالم تتطلب منا على الأقل مواجهة تحديات اليوم. ويجب علينا أن نبرهن على العزم والتصميم والمبدأ حتى لا نخيب آمال من تمس حاجتهم - في هذه اللحظة - إلى سيادة القانون ولا نخذلهم.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر المدعي العام خان على إحاطته.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية لفرنسا.

أخذ الكلمة في هذه الجلسة المكرسة للحالة في أوكرانيا بشعور كبير بالخطورة، وبصفة خاصة، للجرائم التي ارتكبت هناك. إن العدوان الذي قررت روسيا شنه بمفردها ضد دولة ذات سيادة، أوكرانيا - التي كان خطؤها الوحيد هو رغبتها في العيش بحرية - يشكل انتهاكا صارخا للمعايير الأساسية لميثاقنا المشترك، ميثاق الأمم المتحدة.

إن عدم استخدام القوة، والحل السلمي للمنازعات واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية مبادئ أيدناها نحن جميعنا حول طاولة المجلس هذه. وقد انتهك كل مبدأ من هذه المبادئ انتهاكا صارخا. كما اقترنت الحرب، التي بدأت في ٢٤ شباط/فبراير، بانتهاكات وبتدمير للهياكل الأساسية المدنية.

المنصوص عليها بوضوح في نظام روما الأساسي والمدعمة على نحو بليغ جدا في ميثاق الأمم المتحدة، الذي أنشأ هذه الهيئة التي أشرف بالجلوس فيها اليوم.

ومن خلال هذا العمل، ستظهر صورة. والصورة التي رأيتها حتى الآن مقلقة حقا. فقد زرت أوكرانيا ثلاث مرات ورأيت أنواعا متعددة من الدمار والمعاناة والأذى، وكل ذلك يعزز تصميمي واستنتاجي السابق بأن ثمة أسبابا معقولة للاعتقاد بأن جرائم تدخل في اختصاص المحكمة قد ارتكبت.

وإذا جاز لي أن أكون صريحا جدا، عندما ذهبت إلى بوتشا وذهبت خلف كنيسة القديس أندرو، لم تكن الجثث التي رأيتها مزيفة. وعندما مشيت في شوارع بوروديانكا، كان الدمار الذي رأيته للمباني والمدارس حقيقة لا يمكن إنكارها. وعندما غادرت خاركييف، أعطت القنابل التي سمعت دويها لمحة مصغرة جدا وكئيبة عن الواقع المروع الذي يواجهه العديد من إخواننا وأخواتنا وأطفالنا الموجودين في منطقة حرب.

ويساورني قلق بالغ إزاء الادعاءات والمعلومات التي نراها فيما يتعلق بما تبدو أسبابا معقولة للاعتقاد بأن الأعيان المدنية قد استهدفت عمدا وأن بعض سكان أوكرانيا - والأطفال بصفة خاصة - نقلوا إلى خارج البلد.

تلك هي الأولويات التي نركز عليها. ولكن مهمتنا، مجتمعين، هي كفالة أن يدرك المسؤولون عن أي جرائم ترتكب - بصرف النظر عن الأحكام التي قد يصدرها قضاة المحكمة الجنائية الدولية - اليوم، بصورة آنية، أنهم يحددون مصيرهم. فالخيار أمامهم، بل والمسؤولية التي لا لبس فيها، في التصرف بشكل متناسب واحترام مبدأ التمييز واتخاذ جميع الوسائل اللازمة لضمان عدم استهداف المدنيين والأعيان المدنية.

والعدالة، كما قلت، ليست سياسية. إنها إعمال للحقوق الأساسية لجميع بني آدم، ودليل على الوعود التي يقوم عليها الميثاق ونظام روما الأساسي. يمكن سماع أصداء نورمبرغ اليوم. فعدم الوفاء بوعود نورمبرغ، التي شهدناها على مدى العقود العديدة الماضية، ينبغي أن يكون عتابا لنا جميعا.

في إثبات الحقائق بدقة وصبر، وتبرعنا بمختبر متنقل لتحليل الحمض النووي. والآن بعد أن تم الكشف عن فظائع جديدة في إزيوم للعالم، قررنا للتو إرسال بعثة أخرى لدعم المحققين في الموقع، لأنه في حين تستخدم روسيا المعلومات المضللة والدعاية، يجب أن تستند العدالة إلى الحقائق.

وبطبيعة الحال، ندعم أيضا المحكمة الجنائية الدولية. وقد قدمنا الدعم المالي والبشري على حد سواء، من خلال توفير القضاة والمحققين، مع الحفاظ على الاحترام الصارم لاستقلال المحكمة.

أخيرا، يمتد دعمنا إلى جميع الولايات القضائية، التي يجب أن تكون قادرة على التعاون بسهولة مع بعضها بعضا. ولذلك، عدلت لائحة وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية تحت الرئاسة الفرنسية لمجلس الاتحاد الأوروبي للسماح للمحكمة الجنائية الدولية بالمشاركة في أفرقة التحقيق المشتركة التي تجمع بين عدة ولايات قضائية وطنية، بما في ذلك الولاية القضائية لأوكرانيا.

إن ما نقوم به منطقي. فنحن نكافح الإفلات من العقاب، ولكننا ندافع أيضا عن سلامة نظامنا الدولي.

ومما يبعث على القلق العميق اختيار روسيا للحرب تحت ذرائع واهية وتلاعبها الصارخ بمفهوم خطير مثل الإبادة الجماعية - وهي أم جميع الجرائم، وهي جريمة بررت إطلاق مشروع العدالة الجنائية الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وقد أشارت محكمة العدل الدولية نفسها إلى الطابع التعسفي لذلك الادعاء الكاذب.

إننا نشير إلى نفس التلاعب عندما نتكلم عن الاستفتاءات في الأراضي التي تم احتلالها بالقوة وجرى تهريب سكانها، وكذلك عندما يهددنا البعض بإمكانية استخدام جميع الوسائل الممكنة، بينما نرفض، مع الآخرين، المشاركة في أي تصعيد مهما كان.

وفي مواجهة أولئك الذين يجردون الكلمات من معناها، فإن الهدف أيضا من مهمتنا وواجبنا وعملنا ومما نقوم به حول طاولة المجلس هو استعادة المعنى.

في الختام، أود أن أقتبس من مؤلف روسي.

وقد شهدنا العديد من الانتهاكات لقوانين الحرب والعديد من الأعمال التي يجب المساءلة عليها. ففي بوتشا وتشيرنيهيف وفي أماكن أخرى كثيرة، ارتكبت جرائم تفوق حد الوصف. كما كشف تحرير إزيوم عن فظائع جديدة ارتكبتها الجلادون.

إن رسالة فرنسا اليوم بسيطة - يجب أن تكون العدالة واجبا المشترك. ولا سلام بدون عدالة. والعدالة، بطبيعة الحال، أمر حتمي للضحايا، الذين يملك كل منهم الحق في الاعتراف وفي الجبر على كل معاناتهم. والعدالة أيضا ضرورة حتمية للأمن الدولي، وأقول ذلك لأولئك الذين يرون في هذه الحرب مجرد نزاع آخر. وإذا كان كل شيء مسموحا به هنا، فستكون احتمالات السماح به أكبر في أماكن أخرى، وستزداد إمكانية نشوب حرب عدوانية.

والعدالة، في نهاية المطاف، ضرورة سياسية. وسيتعين علينا أن نكفل مساءلة الأفراد عن الجرائم التي يتحملون مسؤوليتها، بغض النظر عما إذا كانوا قد ارتكبوها أو أمروا بها أو خططوا لها. ولكن ما يجب محاربته قولا وفعلا هو الفكرة ذاتها القائلة بأن هذه الجرائم، مثل هذه الهجمات على إنسانيتنا المشتركة، أمر ممكن.

ومن أجل ذلك، أنشئ إطار لنظام قضائي مهني ومتخصص. وفي ذروته، أحالت ٤٣ دولة، من بينها فرنسا، مسائل إلى المحكمة الجنائية الدولية. وهذه هي المرة الأولى التي تحيل فيها دول كثيرة حالات إلى المحكمة، مما يدل على الأهمية التي نوليها جماعيا لما هو على المحك. وكما يعلم المجلس، فإن المحكمة نفسها ستعمل بالتكامل مع نظام العدالة الأوكراني، وكذلك مع الولايات القضائية الوطنية الأخرى المعنية، بما في ذلك المحاكم الفرنسية ومحاكم العديد من الدول الحاضرة في هذه الجلسة.

وفي هذا السياق، يجب تحقيق العدالة. ولذلك، تعمل فرنسا مع العديد من الشركاء الآخرين لتعزيز جمع الأدلة ومعلومات موثوقة في جميع الولايات القضائية. ولهذا السبب، اتخذت فرنسا إجراءات ملموسة جدا. وحالما أصبحت المعلومات المتعلقة بالجرائم المرتكبة في بوتشا معروفة، أرسلنا في نيسان/أبريل فريقين من المحققين إلى أوكرانيا. وعلى مدى ثلاثة أشهر، ساعد المحققون النظام القضائي الأوكراني

وقد أكد الأمين العام ذلك ببلاغة في خطابه يوم الثلاثاء (انظر A/77/PV.4)، ومرة أخرى اليوم. ولدينا القيم والمبادئ اللازمة لرسم ذلك المسار، وكلها مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ويحدد ميثاق الأمم المتحدة مبادئ واضحة لنظام دولي قائم على القواعد. ومن المؤسف أن هذا النظام يتعرض للهجوم. وتشكل الحرب العدوانية التي تشنها روسيا على أوكرانيا انتهاكا صارخا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة - إنها انتهاك للمبدأ الأساسي الذي تقوم عليه هذه المنظمة، وهو التساوي في السيادة بين جميع شعوبها وأعضائها.

لقد استمعت بعناية إلى خطاب الرئيس بوتين أمس الذي أعلن فيه عن تصعيد كبير للحرب، والذي أوضحت قائمة طويلة من الادعاءات بأن روسيا تتعرض للتهديد من قبل الغرب. وإذ أتكلم باسم النرويج، وهي عضو منتخب في مجلس الأمن، ودولة أوروبية، وعضو في منظمة حلف شمال الأطلسي، وجارة لروسيا، اسمحو لي أن أقول بأكثر قدر ممكن من الوضوح: تلك الادعاءات ببساطة غير صحيحة. فلا يوجد تهديد عسكري ضد روسيا. ولا يوجد سبب مشروع على الإطلاق لدعم التعبئة الضخمة للقوات الروسية. ولن يؤدي هذا التصعيد إلا إلى زيادة معاناة الأوكرانيين والروس على حد سواء.

ويجب على روسيا أن تمتثل لأمر محكمة العدل الدولية وأن تعلق فوراً عملياتها العسكرية في أراضي أوكرانيا. لقد اختارت روسيا أن تبدأ هذه الحرب. ويجب أن تختار الآن إيقافها. فلا يمكن حل أي من الخلافات بين روسيا وأوكرانيا من خلال الهجوم العسكري المستمر.

وقد ذكرتنا الجمعية العامة بالعواقب العالمية للحرب. فارتفاع أسعار الطاقة وزيادة انعدام الأمن الغذائي يؤديان إلى تفاقم معاناة أولئك الأكثر ضعفاً، ناهيك عن الآثار المحتملة في حالة وقوع حادث نووي في أوكرانيا، والذي قد تكون له عواقب بعيدة المدى. ويعرض وجود القوات الروسية في محطة زابوريجيا للطاقة النووية الأمان والأمن النوويين للخطر الشديد. ونشيد بالوكالة الدولية للطاقة الذرية على جهودها في المساعدة على استقرار الحالة.

”علينا أن ندين علنا فكرة أن بعض الناس لديهم الحق في قمع الآخرين. فبالسكوت عن الشر، بدفنه في أعماقنا بحيث لا تظهر علاماته على السطح، فإننا نزرعه وسيتضاعف ألف مرة في المستقبل“. (أرخيبيل غولاغ)

وعندما كتب هذه السطور، كان سولجيتسين يشير إلى عقود من الجرائم التي ارتكبتها الاتحاد السوفيتي على أراضيه. ومن المؤسف أن تلك الكلمات تصف ببراعة الجرائم التي ترتكبها روسيا اليوم خارج حدودها.

وتحقق المحكمة الجنائية الدولية في وقائع يمكن أن تشكل، وفقاً لمدعيها العام، جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وسنرى ما هي استنتاجاتها. ولكن اعتباراً من اليوم، يمكننا، بل ويجب علينا، أن نقول إنه سيتم تحديد هوية المسؤولين ومقاضاتهم ومحاكمتهم في نهاية المطاف. وقد يبدو الوقت طويلاً بالنسبة للضحايا وأسرهم، ولكن يجب أن يكونوا متأكدين من أن تلك الجرائم لن تمر دون عقاب. ونحن مدينون لهم بذلك. إن سلامتنا ليست وحدها على المحك، بل أيضاً المبادئ العالمية التي تربطنا.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لرئيس وزراء النرويج.

السيد ستوره (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام والمدعي العام كريم خان على إحاطتيهما.

رأينا هذا الأسبوع في الأمم المتحدة كيف نواجه، بوصفنا مجتمعا عالميا، تحديات رهيبه ناجمة عن الحرب وتغير المناخ ونقص الطاقة وانعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة. ونرى كيف أن الناس العاديين هم الذين يدفعون أقدح الأثمان.

وإزاء تلك الخلفية، تقع على عاتقنا، بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما نحن، الدول الأعضاء الـ 15 الممثلة حول هذه الطاولة، مسؤولية رسم طريق مختلف، طريق الأمل والإيمان بما يمكننا تحقيقه معاً لمواطنينا وللإنسانية.

لردع الانتهاكات في المستقبل. ولا بد من محاسبة الجناة من خلال آليات العدالة الجنائية الوطنية أو الدولية. ولهذا السبب، نرحب بلجنة التحقيق المعنية بأوكرانيا التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان. وتواصل النرويج أيضا دعمها الكامل للمحكمة الجنائية الدولية. إن مهمة المحكمة الجنائية الدولية حاسمة، سواء في سياق أوكرانيا أو على الصعيد العالمي.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالملاحظة التالية. هذه الحرب كارثة لأوكرانيا وشعبها. وتترتب على تداعياتها عواقب وخيمة على الأشخاص والمجتمعات الضعيفة في جميع أنحاء العالم. ولكن اسمحوا لي أن أقول إنها تضر أيضا بروسيا نفسها - جارتنا. لقد تم إرسال الآلاف من الجنود الروس إلى حتفهم في حرب غير ضرورية وغير قانونية. ويحرم المواطنون الروس بشكل متزايد من حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مجتمع يحكم بقبضة استبدادية أقوى من أي وقت مضى. ولو كان بوسع الشعب الروسي - ونحن نعرفه - أن يعبر عن آرائه بحرية، فهل كان سيختار الحرب؟ أشك في ذلك.

إن الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان أمور أساسية. إنها أفضل أدواتنا لتعزيز السلام بين الدول والمساءلة على جميع المستويات. إنها أيضا ما يتعين علينا أن نبني عليه عندما نتخلى عن الحرب والدمار. ويجب أن ندافع عن تلك القواعد والمعايير والقيم التي تقوم عليها - ومرة أخرى، فإن المبادئ الأساسية مكرسة في الميثاق. إن منع أعمال العدوان وإنهائها مسؤولية مباشرة تقع على عاتق مجلس الأمن، وستواصل النرويج استخدام الجزء المتبقي من ولايتها كعضو منتخب هنا لتعزيز الحوار، فضلا عن التوصل إلى تسوية سلمية وحل عادل لهذه الحرب العنيفة.

ومع ذلك، سندافع أيضا عن حق أوكرانيا في الدفاع عن نفسها ضد الهجوم والعدوان، تماما كما سندافع عن حقنا في دعم أوكرانيا في دفاعها عن نفسها. وسندافع عن القانون الدولي وقيم الأمم المتحدة، وستتخذ إجراءات من أجل جميع المحتاجين المتضررين من هذه الحرب، بغض النظر عن مكان وجودهم. لأن هذه الحرب العدوانية ليست هجوما

ولكن سلوك روسيا يضر أيضا بالتعاون المتعدد الأطراف في وقت نحتاج إليه أكثر من أي وقت مضى. ومبادرة البحر الأسود بشأن الحبوب خطوة مهمة لإعادة المواد الغذائية الأوكرانية إلى السوق العالمية. وكما قال الأمين العام، إنها الممارسة الفعلية للدبلوماسية المتعددة الأطراف ونشيد بجهوده لتيسير المبادرة. وتعرب النرويج أيضا عن دعمها الكامل للمساعي الحميدة للأمين العام. وعندما يحين الوقت، ويجب أن يحين، سنقف بحزم مع الأمم المتحدة في بذل الجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه.

لقد قُتل آلاف المدنيين، بمن فيهم الأطفال، في أوكرانيا. كما فر الملايين من منازلهم وانفصلوا عن أحبائهم في غالب الأحيان. وتم استقبال عدة آلاف شخص في بلدي. وأمل أن يأتي اليوم، عاجلا وليس آجلا، عندما يمكنهم العودة إلى ديارهم بأمان لإعادة بناء بلدهم. إن التصعيد الأخير للهجمات على أهداف مدنية أمر غير مقبول على الإطلاق. واستخدام روسيا العشوائي للأسلحة المتفجرة الثقيلة يدمر المنازل والمدارس والمستشفيات. وقد تم الكشف عن أهوال لا توصف في بوتشا في آذار/مارس، والآن في إزيوم، وأماكن أخرى كانت تحت الاحتلال سابقا. ونقل مدنيون قسرا إلى روسيا والأراضي التي تحتلها روسيا. وهناك أيضا تقارير مقلقة عن استخدام العنف الجنسي كتكتيك من أساليب الحرب، ويجب إدانة ذلك بأشد العبارات الممكنة.

وندين أيضا ما يسمى بالاستفتاءات المزعم إجراؤها في المناطق المحتلة من أوكرانيا. إنها مخالفة للقانون الدولي وانتهاك واضح للميثاق، وليس لها أي وضع قانوني أو شرعية. ولن تؤثر بأي حال من الأحوال على سيادة أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا. ولكن واضحين.

إن القانون الدولي ليس اختياريًا، وكما قال المدعي العام، فإن العدالة ليست سياسية. ويجب التحقيق على النحو الواجب في جميع التقارير المتعلقة بالفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وقد دعمت النرويج ذلك الجهد وستواصل القيام بذلك. وكما قلتم بدقة، سيدتي الرئيسة، لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب. فالمساءلة أمر أساسي، سواء لكفالة العدالة للضحايا أو

ومع استمرار الحرب، بتكاليفها البشرية والمادية الباهظة، نشهد زيادة في الاحتياجات الإنسانية الناشئة عن النزاع، نتيجة لمشاكل مثل عدم كفاية المعونة الإنسانية وارتفاع تكلفة الوقود في مواجهة فصل الشتاء، الأمر الذي يتطلب على وجه الاستعجال إيجاد حل من خلال القنوات الدبلوماسية، فضلا عن وقف إطلاق النار. وهذا يتطلب توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف والالتزام من جانب المجتمع الدولي. ولذلك، من المهم الحث على احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. والمساءلة ركيزة أساسية أخرى للنظام المتعدد الأطراف، أي سيادة القانون والسلام. ولذلك، يجب تقديم المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في أوكرانيا إلى العدالة دون أذكار أو شروط. وفي ذلك الصدد، فإن عمل المحكمة الجنائية الدولية في التحقيق في الادعاءات المتعلقة بجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أمر أساسي. وستتابع بكامل اهتمامنا التقدم المحرز في التحقيقات.

ويساورنا قلق بالغ إزاء حجم الخطر النووي الناشئ عن القتال الدائر حول محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء. وسيعود كفالة سلامتها وحسن أدائها أمرا بالغ الأهمية لمنع أسوأ كارثة ممكنة. ونؤيد التوصيات التي قدمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية عقب تفتيشها التقني، والتي يجب الامتثال لها فوراً، ونؤيد الدعوات إلى إنشاء محيط أمني حول المحطة.

وأخيراً، ننوه بقيمة التوقيع على مبادرة البحر الأسود بشأن الحبوب. وتظهر البيانات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن أسعار الحبوب بدأت في الانخفاض خلال الشهرين الماضيين. وهذا يدل على قيمة الدبلوماسية. وحتى في خضم الحرب، فإن الحوار والاتفاقات ممكنة. وستكون الدبلوماسية أساسية أيضاً لكفالة الوصول إلى أسواق الأسمدة العالمية، ويشجعنا معرفة أن خطوات ملموسة قد اتخذت بالفعل في ذلك الاتجاه. ونعرب عن تقديرنا الكامل لقيادة الأمين العام ورئيس تركيا في تيسير الاتفاقات التي تم التوقيع عليها.

وقد استند موقف بلدي منذ بداية النزاع إلى المبادئ الدستورية لسياستنا الخارجية، أي عدم التدخل، والتسوية السلمية للمنازعات،

على أوكرانيا فحسب، بل على مبادئ الميثاق وقيمه. وأبناء الشعب الأوكراني يضحون بحياتهم للدفاع عن تلك القيم العالمية واستقلالهم، ويمكن لأوكرانيا أن تعول على دعم النرويج المستمر في ذلك الكفاح.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية المكسيك.

السيد كاسابون (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيد كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتهما القيمتين. وأنه بحضور رئيس وزراء النرويج، فضلا عن زملائنا الآخرين، بمن فيهم الوزراء والممثلون الرفيعو المستوى، في جلسة اليوم. أشكر أيضا فرنسا وأشكركم، سيدتي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة بشأن خرق صارخ لميثاق الأمم المتحدة انتهك السلم والأمن الدوليين.

كان للحرب في أوكرانيا التي اندلعت قبل سبعة أشهر عواقب اجتماعية واقتصادية وسياسية واضحة ومتعددة. وكما هو الحال في أي نزاع مسلح، دفع المجتمع المدني الثمن الأكبر. وقد أدت الحرب إلى تشريد جماعي للناس، ولا سيما النساء والأطفال، داخل أوكرانيا وإلى البلدان المجاورة. وتسببت أيضا في أضرار مادية جسيمة ومكلفة. ومنذ بداية الأعمال القتالية، أصرت المكسيك على أهمية السعي إلى حل دبلوماسي ومعالجة الجوانب الإنسانية للنزاع دون إخضاعه لاعتبارات سياسية، مع التقيد الصارم بالقانون الدولي الإنساني.

وفي مجلس الأمن، قمنا مع فرنسا بالنرويج لمشروع قرار على هذا المنوال، قدم إلى الجمعية العامة وأفسح المجال للقرار دإط-٢/١١، الذي اعتمد في ٢٤ آذار/مارس (انظر A/ES-11/PV.9). ونكرر التأكيد على أن تقديم المساعدة الإنسانية لا يزال مسألة حاسمة وملحة. وعملنا أيضا بأفضل ما لدينا من قدرات لدعم جهود الوساطة التي يبذلها الأمين العام، وقمنا مع النرويج بصياغة بيان رئاسي بهذا المعنى (S/PRST/2022/3) صدر في ٦ أيار/مايو (انظر S/PV.9026).

ولئن كان من الواضح أنه غير كاف، فهو البيان العلني الوحيد الذي تمكن المجلس من إصداره منذ بداية النزاع.

الوساطة التي يبذلها الأمين العام واللجنة التي نكرتها للتو، والتي نأمل أن يمضي إتشاؤها بدعم من الدول الأعضاء. وكما قال الأمين العام في وقت سابق، فقد حان الوقت للعمل والالتزام بالسلام، فضلا عن التسليم بأن الحرب تعني دائما الوقوف على حافة الهاوية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد بليكن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالفرنسية): أشكركم جزيل الشكر، سيدتي الرئيسة، على جمع أعضاء مجلس الأمن معا في هذا الوقت الخطير لمناقشة الأزمة في أوكرانيا التي سببتها روسيا.

(تكلم بالإنكليزية)

أشكر الأمين العام على تصميمه ووضوحه الأخلاقي لإنهاء هذه الحرب الوحشية والدفاع عن المبادئ الأساسية للأمم المتحدة، فضلا عن مشاركته الشخصية في تأمين طريق البحر الأسود الحيوي لتدفق الحبوب مرة أخرى من أوكرانيا. وأود أن أقول للسيد خان إننا ممتنون للجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام للتحقيق بطريقة موضوعية ومهنية في الفظائع التي ترتكبها القوات الروسية في أوكرانيا، وعلى دعمه للمحققين والمدعين العامين الأوكرانيين وتنسيقه معهم.

ما زلنا نسمع الكثير عن الانقسامات بين البلدان في الأمم المتحدة. إن ما يلفت النظر مؤخرا الوحدة الملحوظة بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بحرب روسيا في أوكرانيا. لقد تكلم زعماء من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو - كبيرها وصغيرها شمالها وجنوبها - في الجمعية العامة عن عواقب الحرب وضرورة إنهائها. ودعونا جميعا إلى إعادة تأكيد التزامنا بميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الأساسية، بما في ذلك السيادة والسلامة الإقليمية وحقوق الإنسان. بل إن عدة دول تحافظ على علاقات وثيقة مع موسكو قالت علنا إن لديها أسئلة ومخاوف جدية بشأن استمرار غزو الرئيس.

ولكن بدلا من تغيير مساره هذا، ضاعف الرئيس بوتن من عدوانه واختار توسيع نطاق حربه عوضا عن إنهائه، كما اختار استدعاء

وحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وكلها تتماشى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولا مجال للغموض. فالتعايش السلمي بين الدول يعتمد تحديدا على احترام جميع تلك المبادئ. لا يمكن أن يكون هناك استثناءات. وفي الأشهر القليلة الماضية، كنا واضحين في التأكيد مجددا على أهمية المادة ٢ من الميثاق، التي تحظر استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة. والمكسيك، من واقع تجربتها الخاصة، تعرف وتفهم أهمية الضمان الأساسي المتمثل في القدرة على العيش دون تهديد التعرض للغزو من جانب بلد آخر. وأي عمل ينتهك هذا المبدأ غير قانوني وغير شرعي.

والغرض من منظماتنا وولاية المجلس هو الحيولة دون معاناة الناس من ويلات الحرب. ولكن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الحوار والدبلوماسية، وكذلك من خلال بناء قنوات سياسية فعالة. إن اللامبالاة أمر غير مقبول، تماما كما أنه من غير المقبول الاكتفاء بمجرد الأسف من أن مجلس الأمن لم يتمكن حتى الآن من تحمل مسؤوليته في هذه الحالة. فالأسباب التي تجعل المجلس عاجزا معروفة جيدا، ويجب علينا تقيمها. لقد أن الأوان لاقتراح الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتحقيق ذلك الهدف.

استنادا إلى التزامها بالسلام تعتقد المكسيك أنه يجب على المجتمع الدولي الآن أن يبذل قصارى جهده لتحقيق السلام. وفي ذلك الصدد، أود أن أتشاطر مع المجلس الاقتراح الذي قدمه الرئيس المكسيكي أندريس مانويل لوبيز أوبرادور لتعزيز جهود الوساطة التي يبذلها الأمين العام أنطونيو غوتيريش من خلال إنشاء لجنة للحوار والسلام في أوكرانيا بمشاركة رؤساء دول وحكومات آخرين بمن فيهم إن أمكن، سعادة السيد ناريندرا مودي، ممثل الهند، وقداسة البابا فرنسيس. وسيكون هدفها واضحا جدا - إنشاء آليات جديدة للحوار وتهيئة حيز تكميلي للوساطة من شأنها أن تبني الثقة وتقلل التوترات وتمهد الطريق نحو السلام الدائم.

وسيوصل وفد المكسيك إجراء المشاورات اللازمة بغية الإسهام بوصفه طرفا فاعلا محايدا وحسن النية لتقدي دعم واسع النطاق لجهود

ذلك ضحية مكسورة الذراعين وحبل يحيط برقبتة. كما تبين روايات الناجين، بما في ذلك رجل وصف تعرّضه للتعذيب على أيدي القوات الروسية لمدة عشرة أيام بما في ذلك الصدم مرارا وتكرارا بشحنات كهربائية من قبل المحققين معه خلال تلك الفترة. وعلى حد تعبيره: "القد ضربوني لدرجة أنني لم أشعر بأي شيء".

ليست تلك ممارسات وحدات مارقة لأن لها نمطا واضحا عبر الأراضي التي تسيطر عليها القوات الروسية. وتلك أحد الأسباب العديدة التي تجعلنا ندعم الجهود الوطنية والدولية العديدة لجمع وفحص الأدلة المتزايدة على ارتكاب جرائم الحرب في أوكرانيا. ويجب علينا مساءلة الجناة عن تلك الجرائم. وهي أيضا أحد الأسباب التي اقتضت تضافر جهود أكثر من ٤٠ دولة لمساعدة الشعب الأوكراني على الدفاع عن نفسه باعتباره حقا مكرسا في المادة ٥١ من الميثاق.

وكلما زادت انتكاسات القوات الروسية في ساحة المعركة كلما زاد الألم الذي تلحقه بالمدينين الأوكرانيين. كما تزداد الهجمات الروسية على السدود والجسور ومحطات الطاقة والمستشفيات وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية مما يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني. قال الرئيس بوتين هذا الأسبوع إن روسيا لن تتردد في استخدام "جميع أنظمة الأسلحة المتاحة" ردا على أي تهديد لسلامتها الإقليمية - وهو تهديد خطير بالنظر إلى نية روسيا ضم مساحات شاسعة من أوكرانيا في الأيام المقبلة. وعندما يكتمل ذلك نتوقع أن يدعي الرئيس بوتين أن أي جهد أوكراني لتحرير تلك الأراضي يعتبر هجوما على ما يسمى بالأراضي الروسية. يأتي ذلك من بلد انضم في كانون الثاني/يناير في هذا المكان إلى الأعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الأمن في التوقيع على بيان مشترك يؤكد أنه "لا يمكن أبدا الانتصار في حرب نووية ويجب ألا يخوضها أحد أبدا".

وهذا مثال آخر على الكيفية التي تنتهك بها روسيا الالتزامات التي تعهدت بها أمام هذا الجهاز، وسبب آخر لعدم الأخذ بتصريحات روسيا اليوم. وينبغي لجميع الدول الأعضاء في المجلس أن تبعث برسالة واضحة تدعو إلى وقف هذه التهديدات النووية المتهورة فورا.

٣٠٠ ٠٠٠ قوات إضافية عوضا عن سحب قواته، وليس تخفيف حدة التوترات بل تصعيدها بواسطة التهديد بالأسلحة النووية، وليس العمل لأجل التوصل إلى حل دبلوماسي، بل جعل هذا الحل مستحيلا من خلال السعي إلى ضم المزيد من الأراضي الأوكرانية بإجراء استفتاءات صورية. إن اختيار الرئيس بوتين هذا الأسبوع - بينما يجتمع معظم قادة العالم في الأمم المتحدة - صب الزيت على النار التي أشعلها يدل على ازدياده المطلق للميثاق وللجمعية العامة للمجلس.

بذلك يستمر تمزيق النظام الدولي الذي اجتمعنا هنا لدعمه أمام أعيننا. ولن نسمح للرئيس بوتين بالإفلات من العقاب عليه. إن الدفاع عن سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية أكثر من مجرد الدفاع عن حق دولة واحدة في اختيار طريقها الخاص، بقدر ما هو أساسي مثل ذلك الحق، لأنه يتعلق أيضا بحماية النظام الدولي نفسه إذ لا يمكن لأي من الدول أن تعيد رسم حدود دولة أخرى بالقوة. وإذا فشلنا في الدفاع عن هذا المبدأ، الذي ينتهكه الكرملين بشكل صارخ، فسوف نبعث برسالة إلى المعتدين في كل مكان مفادها أن بوسعهم تجاهله أيضا. وبالتالي سوف نعرض جميع البلدان للخطر، وسنفتح المجال أمام عالم أقل أمنا وسلاما.

إننا نرى كيف يبدو هذا العالم في أجزاء أوكرانيا التي تسيطر عليها القوات الروسية. فأينما انحسر المد الروسي يتكشف لنا الرعب الذي يخلّفه. وقد شهدت ذلك الرعب بنفسني عندما سافرت إلى إيربين قبل بضعة أسابيع لمقابلة المحققين الأوكرانيين الذين كانوا يجمعون الأدلة على جرائم الحرب المرتكبة هناك. كما شهدت عن قرب القنوب الكبيرة التي خلفها القصف الروسي - العشوائي في أحسن الأحوال والمتعمد في أسوأ الأحوال - في المباني السكنية.

وإن نجتمع هنا واصل المحققون الأوكرانيون والدوليون نبش الجثث خارج إزيوم، المدينة التي سيطرت عليها القوات الروسية لمدة ستة أشهر قبل طردهم منها بواسطة الهجوم الأوكراني المضاد. ويضم أحد المواقع ٤٤٠ قبرا بدون علامات. وتفيد التقارير بأن عددا من الجثث التي نبشت هناك حتى الآن تظهر عليها آثار التعذيب بما في

وبينما تتعاون الحكومات في جميع أنحاء العالم مع المنظمات الدولية والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية، من أجل إنهاء الجائحة والتأكد من أننا مستعدون بشكل أفضل للجائحة التالية، تنشر روسيا معلومات مضللة ومغلوطة حول اللقاحات التي وافقت عليها منظمة الصحة العالمية، مما يزيد التردد في أخذ اللقاح الذي يعرض الناس في جميع بلداننا لخطر أكبر.

ها هو الواقع. لم يختَر أي منا هذه الحرب - لا الأوكرانيون، الذين كانوا يعرفون الخسائر الساحقة التي ستترتب عليها؛ ولا الولايات المتحدة، التي حذرت من أنها قادمة وعملت على منعها؛ ولا الغالبية العظمى من البلدان في الأمم المتحدة؛ ولا شعبنا أو شعوب كل دولة عضو تقريبا، التي تشعر بعواقب الحرب في زيادة انعدام الأمن الغذائي وارتفاع أسعار الطاقة. إن الأمهات والآباء الروس الذين يتم إرسال أبنائهم للقتال والموت في هذه الحرب لم يختاروها، ولا المواطنون الروس الذين ما زالوا يخاطرون بحريتهم للاحتجاج عليها، بمن فيهم أولئك الذين خرجوا إلى شوارع موسكو بعد أن أعلن الرئيس بوتين عن التعبئة للتهاتف "دعوا أطفالنا يعيشون". والواقع أنه لا بد من التساؤل عن الكيفية التي أدى بها عدوان الرئيس بوتين على أوكرانيا إلى تحسين حياة أو فرص مواطن روسي واحد؟ اختار رجل واحد هذه الحرب، ويمكن لرجل واحد أن ينهيها. إذا توقفت روسيا عن القتال، فإن الحرب ستنتهي. إذا توقفت أوكرانيا عن القتال، فإن أوكرانيا ستنتهي. ولهذا السبب سنواصل دعم أوكرانيا وهي تدافع عن نفسها ونعزز وضعها للتوصل إلى حل دبلوماسي، بشروط عادلة، على طاولة المفاوضات.

وكما قال الرئيس زيلنسكي مرارا وتكرارا، فإن الدبلوماسية هي السبيل الوحيد لإنهاء الحرب. ومع ذلك، لا يمكن ولا يجب استخدام الدبلوماسية وسيلة لفرض تسوية على أوكرانيا تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة أو تكافئ روسيا على انتهاكها. الرئيس بوتين يتخذ خياره. والأمر متروك الآن لجميع بلداننا لتتخذ خيارنا. يجب أن نقول للرئيس بوتين أن يوقف الأوهام التي بدأها. يجب أن نقول له أن يكف عن وضع مصالحه فوق مصالح بقية العالم، بما في ذلك شعبه. ويجب

وتعد مساعي روسيا لضم المزيد من الأراضي الأوكرانية تصعيدا خطيرا آخر، فضلا عن أنه نقض للدبلوماسية. ويبدو هذا الأمر مثيرا أكثر للقلق عندما يقترن بعملية الفرز التي تقوم بها القوات الروسية عبر أجزاء من أوكرانيا التي تسيطر عليها. فتلك استراتيجية شيطانية لاقتلاع الآلاف من الأوكرانيين بعنف من جذورهم مع إرسال حافلات تكتظ بالروس ليحلوا محلهم، ثم تليها الدعوة إلى التصويت والتلاعب بالنتائج لإظهار دعم شبه إجماعي للانضمام إلى الاتحاد الروسي.

ويحدث ذلك في إطار مخطط شبه جزيرة القرم. وكما هو الحال بالنسبة لشبه جزيرة القرم يتحتم على جميع أعضاء المجلس، بل جميع أعضاء الأمم المتحدة، رفض الاستفتاءات الصورية مقترنا بإعلان لا لبس فيه أن جميع الأراضي الأوكرانية كانت وستبقى جزءا من أوكرانيا وأنه لا يمكن لأي مطالبة روسية بضم الأراضي أن تسلب حق أوكرانيا في الدفاع عن أرضها.

إن غزو بوتين يصرف انتباه المجلس، بل انتباه منظومة الأمم المتحدة بأسرها، عن العمل على المسائل الجدية التي نود جميعا التركيز عليها مثل الحيلولة دون وقوع كارثة مناخية ومساعدة عشرات الملايين من الناس الذين أصبحوا على شفا المجاعة، فضلا عن تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتعزيز أمننا الصحي المترابط. وهذه كلها مسائل تحدث فرقا ملموسا في حياة المواطنين الذين نحن هنا لتمثيلهم ويتطلعون إلينا لتحقيقها. والأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملتزمة بالعمل معا بشأن تلك المسائل، وإجراءاتنا تبين ذلك. بيد أنه رغم أن أكثر من ١٠٠ دولة قد وقعت على خريطة طريق لتوفير المساعدات الغذائية لمن هم في حاجة إليها، مع شركاء في جميع أنحاء أفريقيا وآسيا والأمريكتين وأوروبا يعملون معا لزيادة قدرة النظم الغذائية العالمية على الصمود، إلا أن روسيا منعت تصدير الحبوب الأوكرانية إلى العالم لعدة أشهر، حتى تمكنت الأمم المتحدة وتركيا من كفالة اتفاق للسماح بالإفراج عن الحبوب. وتواصل روسيا قصف المزارع والصوامع الأوكرانية والاستيلاء عليها وإحاطة حقول القمح بالألغام الأرضية، مما يرفع تكلفة الغذاء على الناس في كل مكان.

التوترات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور بناء في المساعدة على التهدئة وتهيئة الظروف والحيز اللازمين للتوصل إلى تسوية سياسية. وعندما يتعلق الأمر بسلامة وأمن المرافق النووية، لا مجال للتجربة والخطأ. يجب منع الحوادث والمخاطر. ونؤيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الحفاظ على موقف عادل وموضوعي ومواصلة الاضطلاع بدور إيجابي.

ثالثاً، يجب أن نسعى بجدية إلى تخفيف حدة الحالة الإنسانية. وسيكون من الأهمية البالغة التقيد بالقانون الدولي الإنساني، ومنع الهجمات على المدنيين أو المرافق المدنية، والتقليل إلى أدنى حد من الخسائر في صفوف المدنيين. وينبغي أن تكون التحقيقات في انتهاكات القانون الدولي الإنساني موضوعية وعادلة، وأن تستند إلى الحقائق وليس إلى افتراض الجرم، وينبغي ألا تكون مسببة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في التقيد بالحياد والإنصاف ومواصلة تقديم المساعدة إلى المتضررين في أوكرانيا وجيرانها.

رابعاً، يجب أن نحتوي الآثار غير المباشرة بأي شكل من الأشكال. ينبغي لموردي الطاقة ومستهلكيها أن يعملوا معاً للحفاظ على الاستقرار في سوق الطاقة العالمية. ونؤيد الأمين العام في المساعدة على تيسير صادرات الحبوب الروسية والأوكرانية. وقد اقترحت الصين، من جانبها، مبادرة تعاون بشأن الأمن الغذائي العالمي، ونرحب بالاستجابة الإيجابية من جميع البلدان. لا ينبغي أن يلجأ أي بلد إلى الجزاءات الانفرادية التعسفية، ناهيك عن البلدان النامية التي تدفع الثمن.

وينبغي لمجلس الأمن، بوصفه نواة آليتنا للأمن الجماعي، أن يتقيد بالمبادئ الأساسية للموضوعية والحياد بشأن مسألة أوكرانيا، وأن يتمسك بالاتجاه الصحيح، وهو وقف إطلاق النار ومحادثات السلام، وأن يعطي الأولوية لأدوات الوساطة في السعي إلى التوصل إلى تسوية. ويجب أن نوحّد جهودنا لإيجاد طاقة إيجابية من أجل السلام والمصالحة واتخاذ إجراءات بناءة ومسؤولة ترمي إلى تحقيق تسوية سياسية.

أن نقول له أن يكف عن التقليل من شأن المجلس وكل ما يمثله. "نحن، شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا" - هكذا تبدأ ديباجة الميثاق. دعونا لا ننسى أننا، نحن الشعوب، ما زال بإمكاننا اختيار مصير هذه المؤسسة وعالمنا. الرهانات واضحة. والخيار بيدنا. فلنتخذ الخيار الصحيح للعالم الذي نريده والذي تستحقه شعوبنا وتشتد حاجتها إليه.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمستشار الدولة ووزير الخارجية للصين.

السيد وانغ يي (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر وزيرة الخارجية كولونا على عقد الجلسة الوزارية اليوم. كما أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته.

إن موقف الصين من أوكرانيا ثابت وواضح. وقد أشار الرئيس شي جين بينغ إلى أنه ينبغي احترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية والتقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن تؤخذ الشواغل الأمنية المعقولة لجميع البلدان على محمل الجد وينبغي دعم كل جهد يمكن أن يساعد في حل الأزمة. وتولي الصين اهتماماً وثيقاً للوضع الإنساني في أوكرانيا وساعدت البلد بإمدادات إنسانية بقيمة متراكمة قدرها ٣٥ مليون يوان. وفي هذا العام، قدمنا للبلدان النامية الأخرى المحتاجة ١٥ ٠٠٠ طن من المساعدات الغذائية الإنسانية الطارئة وقدمنا إسهاماً إيجابياً في تخفيف حدة أزمة الغذاء العالمية. واستجابة للحالة الراهنة، تود الصين أن تقدم المقترحات الأربعة التالية.

أولاً، يجب أن نركز على الحوار والمفاوضات. سيكون من الأولويات العليا للطرفين استئناف الحوار في أقرب وقت ممكن، والالتزام بالحوار من دون افتراض نتيجة معينة، وإدراج شواغل معقولة في المفاوضات، وطرح خيارات مجدية على الطاولة حتى يمكن للمحادثات أن تسفر عن نتائج وتحقق السلام.

ثانياً، يجب أن نعمل معاً من أجل تخفيف حدة التوترات. ينبغي للأطراف المعنية أن تمارس ضبط النفس وأن تمتنع عن تأجيج

وكان المبدأ والاعتقاد ذاتهما اللذان تأسست عليهما الأمم المتحدة هو أن السبيل الوحيد لمنع الحرب هو من خلال المعايير والقوانين العالمية المقبولة من الجميع في النظام العالمي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية. وفي العقود التي تلت ذلك، وعلى الرغم من التحديات والصعوبات، تمكنا جميعاً من تعزيز وتوسيع نطاق القانون الدولي والتعاون المتعدد الأطراف. لقد اتفقنا على أنه لا يمكن لأحد أن يقف فوق القانون. وكنا نأمل ألا يعود العالم مرة أخرى إلى ذلك الماضي البعيد، لكن الحرب في أوكرانيا ومحاولة روسيا السافرة لغزو أوكرانيا وضم أجزاء من أراضيها هي أعمال تذكرنا بالأيام المظلمة للفاشية والستالينية.

إن الكثير مما يحدث في أوكرانيا اليوم يذكرنا أيضاً بتلك الأيام المظلمة. وتكشف التقارير وبعثات تقصي الحقائق واللقطات الآتية من الميدان التي شاهدها العالم بأسره عن حقيقة أساسية حول تصرفات روسيا: وحشية إجرامية مروعة ضد السكان المدنيين. لقد دفع الرجال والنساء والأطفال الأبرياء في أوكرانيا حياتهم، فضلاً عن عشرات الآلاف من الجنود الروس، ثمناً للحرب التي اختارها فلاديمير بوتين. ويعاني الملايين في جميع أنحاء العالم من الجوع بسبب حرب اختار فلاديمير بوتين شنها.

إننا ندين مسار المواجهة الجديد الذي تتبعه روسيا بالإعلان عن تعبئة جزئية في روسيا؛ ومن خلال دعم تنظيم استفتاءات غير قانونية في أربعة أقاليم أوكرانية محتلة حالياً؛ وبالتهديد مرة أخرى باستخدام أسلحة الدمار الشامل. وتشكل تلك الاستفتاءات الصورية انتهاكاً صارخاً آخر لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية وانتهاكاً خطيراً لميثاق الأمم المتحدة.

ونؤكد من جديد دعمنا الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، ونكرر دعوتنا روسيا إلى سحب جميع قواتها ومعداتها العسكرية بشكل كامل وغير مشروط من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً. ويجب أن نحشد قواتنا وأن نواصل مساعدة أوكرانيا في الدفاع عن نفسها بينما نعمل أيضاً على

ترتبط الأزمة في أوكرانيا ارتباطاً وثيقاً بالوضع الدولي. وكلما كانت الحالة أكثر صعوبة، زادت أهمية البقاء متحدين والسعي إلى التعاون. يجب أن ننسق جهودنا لدعم النظام الدولي الذي يتمحور حول الأمم المتحدة، والالتزام بالمعايير الأساسية للعلاقات الدولية، استناداً إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومراعاة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف، ونبذ الهيمنة وسياسات القوة، ومنع أي شكل من أشكال الحرب الساخنة أو ما يسمى بالحرب الباردة الجديدة. فنلتزم بالأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، ونسعى إلى إيجاد أرضية مشتركة على الرغم من اختلافاتنا، ونستوعب ونفهم بعضنا البعض، ونعمل بلا كلل لاستعادة الأمن في أوروبا والسلام في العالم.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية لجمهورية ألبانيا.

السيدة جاتشكا (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أضمت صوتي إلى أصوات الزملاء الآخرين في تقديم الشكر إلى فرنسا على عقد جلسة الإحاطة اليوم، وأشكركم، معالي الوزيرة كولونا، على رئاستكم.

ما فتئت المسألة المطروحة مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن دون انقطاع، ولكن جلسة اليوم تأتي في وقت مناسب جداً بالنظر إلى التصريحات التصعيدية الأخيرة الصادرة عن الكرملين.

وأرحب بقرار الرئاسة الفرنسية للمجلس مواصلة التركيز على المسألة - وهي مسألة ذات أهمية قصوى بدأناها معاً في نيسان/أبريل باجتماع بصيغة آريا اشتركت ألبانيا وأصدقائها في تنظيمه. كما أشكر المدعي العام خان للمحكمة الجنائية الدولية على معلوماته وجهوده الدؤوبة لإرساء المسألة في أوكرانيا.

لقد شن الاتحاد الروسي، وهو عضو دائم في مجلس الأمن، حرباً غير مشروعة ضد أوكرانيا. وإن أعمال روسيا في رأينا وفي نظر العالم بأسره، كما أعرب بوضوح أكثر من مرة هنا في الأمم المتحدة، تشكل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة. وينبغي ألا ننسى أن أعلى هيئة للعدالة الدولية، وهي محكمة العدل الدولية، أمرت روسيا بتعليق عملياتها العسكرية في أوكرانيا. إن القانون الدولي لم يتغير وهو إلزامي للجميع، ولكن للأسف اختارت روسيا تجاهله علناً وباستمرار.

وبعد ستة أسابيع فقط، شنت روسيا غزواً آخر غير مبرر وغير قانوني لأوكرانيا - وهي دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة ذات سيادة وجارة لها. وفي هذا الأسبوع تحديداً، أصدر الرئيس بوتين مرة أخرى تهديدات باستخدام الأسلحة النووية.

ولكن واضحاً تماماً: إن غزو روسيا لأوكرانيا هو نقيض لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وهو انتهاك جسيم للقانون الدولي. إنه محاولة لتغيير الحدود المعترف بها دولياً باستخدام القوة. ولا يمكن لأي استفتاءات صورية أن تغير هذه الحقيقة الأساسية. ولا يمكن السماح باستمرار ذلك.

وإذا فشلنا في محاسبة روسيا، فإننا نرسل إشارة إلى البلدان الكبيرة والقوية بأنها تستطيع أن تفترس جيرانها دون عقاب. وهذا أمر ينبغي لكل أمة على وجه الأرض أن تحيط علماً به. ولهذا السبب، قدمت أيرلندا بالأمس إعلاناً للتدخل أمام محكمة العدل الدولية في قضية أوكرانيا ضد روسيا. ولهذا السبب نتدخل في قضية أوكرانيا ضد روسيا في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ولهذا السبب أيدنا العمل في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، والجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان لمساءلة روسيا عما تقوم به.

ولهذا السبب قمنا، إلى جانب ٤٠ دولة أخرى أطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بإحالة الحالة في أوكرانيا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، الموجود معنا هنا اليوم. ولهذا السبب نؤيد جهود أوكرانيا لإنشاء آلية للتعويض وجبر الضرر. ولهذا السبب سنعمل مع أوكرانيا والشركاء الآخرين لدراسة الكيفية التي يمكننا بها محاسبة روسيا على جريمة العدوان. ولكن هذا هو السبب أيضاً في أنه يجب على المجلس أن ينظر بشكل جماعي في كيفية تصرفه لحماية مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة نفسه. وينبغي ألا يكون لدى أي بلد، مهما كان كبيراً أو قوياً، القدرة على استخدام حق النقض ضد تطبيق القانون الدولي لتحقيق أهدافه الخاصة.

لقد قلت في المجلس في نيسان/أبريل (انظر S/PV.9018) إنه بدون المساءلة، لا يوجد أمل في تحقيق السلام المستدام في أوكرانيا

ضمان المساءلة الكاملة عما تفعله روسيا في أوكرانيا - لا لتوفير العدالة وحسب ولكن أيضاً لمنع ارتكاب الفظائع في المستقبل. لقد حاولنا جميعاً منع نشوب هذا النزاع ولم نستطع، ولكن يجب ألا نفشل في محاسبة روسيا.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والدفاع لجمهورية أيرلندا.

السيد كوفيني (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): قبل أسبوع، وقفتُ على متن سفينة شحن في ميناء أوديسا متجهة إلى بنغلاديش، أراقب ٤٦ ٠٠٠ طن من الحبوب يجري تحميلها. وفي اليوم نفسه، بلغ إجمالي كمية الحبوب المصدرة من الموانئ الأوكرانية من خلال مبادرة الحبوب في البحر الأسود ٣ ملايين طن. وحدثني الموظفون الأوكرانيون وموظفو الأمم المتحدة في أوديسا عن خططهم للوصول إلى ٤ ملايين طن من الحبوب شهرياً.

وكما قال الأمين العام ببلاغة شديدة، فإن تلك السفن لا تحمل الحبوب فحسب، بل تحمل أيضاً سلعة الأمل النادرة. وهي تمثل شيئاً آخر أيضاً: قوة تعددية الأطراف. وفي خضم النزاع، تفاوضت الأمم المتحدة وحكومة تركيا على اتفاق لإخراج الحبوب التي تشتد الحاجة إليها من أوكرانيا إلى السوق العالمية. وقد حدث ذلك من خلال الحوار ومن خلال استخدام النظم والهيكل والمعايير والمؤسسات التي بنيناها بشق الأنفس على مدى عقود لحل الخلافات وإيجاد الحلول والإنجاز لمواطنينا. تلك هي المبادئ والمؤسسات التي لدينا جميعاً حول هذه الطاولة التزام رسمي بالتمسك بها.

وأود أن أتذكر لحظة أخرى من الأمل. في كانون الثاني/يناير، أعلن قادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، بما فيها روسيا، أنه لا يمكن الانتصار في حرب نووية ولا يمكن خوضها أبداً. وقد التزم هؤلاء القادة الخمسة، بمن فيهم الرئيس بوتين، بتجنب المواجهات العسكرية، وبتعزيز الاستقرار والقدرة على التنبؤ، وبزيادة التفاهم والثقة المتبادلين، وبمواصلة الحوار البناء باحترام متبادل.

الأمر لا يتعلق فقط بأوكرانيا. بل يتعلق بكامل أعضاء الأمم المتحدة - بنا جميعا وجميع بلداننا. وإذا لم نرفض تصرفات روسيا بأوضح العبارات وأكثرها صراحة، فإننا نسمح للعالم بأن يحكم بالقوة، وليس من خلال الحوار وتطبيق القانون الدولي. يجب على مجلس الأمن أن يأخذ بزمام الأمر.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير خارجية الهند.

السيد جايشنكار (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة الرئاسة الفرنسية على قيادتها المكيئة لمجلس الأمن هذا الشهر. كما أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته، وأحيط علما بالملاحظات التي أبدتها السيدة كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

وأود أن أستهل ملاحظاتي بتذكير مجلس الأمن بأن الهند ليست من الموقعين على نظام روما الأساسي أو دولة عضوا في المحكمة الجنائية الدولية.

إن مسار النزاع الأوكراني مسألة تثير قلقا عميقا لدى المجتمع الدولي بأسره. ويبدو أن التوقعات المستقبلية أكثر إثارة للقلق. والمسألة النووية تثير قلقا خاصا.

في عالم تسوده العولمة، أصبح تأثير النزاع جليا حتى في مناطق بعيدة. وقد شهدنا جميعا عواقبه من حيث ارتفاع تكاليف الحبوب الغذائية والأسمدة والوقود ونقصها الفعلي. وفي هذا الصدد، هناك أيضا أسباب وجيهة تدعو إلى القلق بشأن ما ينتظرنا. تتأثر بلدان الجنوب، على وجه الخصوص، وتتضرر على نحو شديد جدا. ولذلك، يجب ألا نشعر في اتخاذ تدابير تزيد من تعقيد الاقتصاد العالمي المتعثر. ولهذا السبب تكرر الهند بقوة تأكيد الحاجة إلى الوقف الفوري لجميع الأعمال القتالية والعودة إلى الحوار والدبلوماسية. ومن الواضح، كما أكد دولة رئيس الوزراء ناريندرا مودي، أنه لا يمكن أن تكون هذه حقبة حرب.

أو في أي مكان آخر. وأنا أكرر ذلك اليوم. وفي أبريل/نيسان، تذكرت أيضا الأدلة الصادمة التي رأيتها في بوتشا على تجاهل القوات الروسية للقانون الدولي الإنساني.

ولم يكن ذلك تلفيقا. الجثث التي رأيتها تحكي قصة.

وبعد خمسة أشهر، يجري اكتشاف المزيد من المقابر الجماعية في إزيوم وفي مناطق أخرى كانت حتى وقت قريب تحت الاحتلال الروسي. ومنذ ذلك الحين، ازدادت حدة الهجمات التي تشنها القوات الروسية على المدنيين والبنية التحتية المدنية. إن الأثر المدمر للأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان أصبح أكثر وضوحا من أي وقت مضى، حيث دمرت مئات الآلاف من المنازل والمستشفيات والمدارس. ولهذا السبب تسعى أيرلندا إلى الحصول على تأييد واسع النطاق من الدول للإعلان السياسي بشأن الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان في مؤتمر اعتماد رفيع المستوى يعقد في دبلن في تشرين الثاني/نوفمبر.

من المحتمل أن يتعرض ملايين المدنيين في أوكرانيا وخارجها للخطر بسبب احتلال روسيا لمحطة زابوريجيا للطاقة النووية. وأود أن أكرر مطلب اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي عقد الأسبوع الماضي - يجب على روسيا أن توقف فوراً جميع الأعمال المتخذة ضد محطة زابوريجيا للطاقة النووية؛ ويجب على السلطات الأوكرانية أن تستعيد سيطرتها الكاملة. إن آخر ما يحتاجه العالم الآن هو وقوع حادث نووي.

هذا النزاع يمكن أن ينتهي، وسينتهي. إن مسؤوليتنا الجماعية تجاه ميثاق الأمم المتحدة، والتسوية السلمية للمنازعات، وصون السلم والأمن الدوليين تتطلب أن ينتهي عاجلا وليس آجلا.

والطريق إلى السلام واضح. ويجب على البلد الذي اتخذ قرارا متمعدا ببدء هذا النزاع أن يتخذ الآن قرارا بإنهائه. ويجب على روسيا أن تسحب قواتها من الأراضي ذات السيادة لدولة زميلة عضو في الأمم المتحدة. ويجب أن تخضع للمساءلة عن أعمالها من خلال الهيئات والهيكل الدولية التي أنشأناها معا لذلك الغرض.

السيد أدامو (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيسة، على المبادرة بعقد هذه الجلسة بشأن الحالة في أوكرانيا، التي تعقد في إطار الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، الذي يتسم بالحاجة إلى حلول جريئة في وقت يمر فيه العالم بمنعطف حاسم. وأشكر الأمين العام على ما قدمه من معلومات مستكملة عن الحالة في أوكرانيا، وأشكر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد كريم خان، على إحاطته.

إن البشرية تفقد وجهتها في كل مرة تغرق في الحرب وتقتل في حماية المدنيين من الفضائع والرعب.

إن الحرب في أوكرانيا تمثل تحديا لنا من نواح كثيرة. إنها تواجهنا بالكشف عن آلاف الضحايا وأنقاض الدمار وآلام الموتى. إنها تحدثنا عن الدعاية والمعلومات المضللة والميل إلى إعادة كتابة الواقع. إنها تمثل تحديا لنا بشأن التهديد النووي وعواقبه التي من غير المحتمل تداركها. كما أنها تجمعنا بسبب تأثيرها الصادم على الأمن الغذائي العالمي.

وبالنظر إلى موجة التحديات هذه، تتطلع شعوب العالم إلى مجلس الأمن للاستجابة للتحديات المتعددة الأبعاد التي تقف في طريق تطوراتها إلى السلم والأمن الدوليين.

إننا مدينون بإجابة للنساء والرجال والأطفال الذين يخشون وقوع كارثة نووية ويتساءلون متى ستنتهي الحرب في أوكرانيا. ولا يمكن أن تكون استجابتنا استعراضا للترهيب. يجب أن نرقى إلى مستوى الولاية التي أناطها بنا ميثاق الأمم المتحدة والثقة التي أولتها شعوب العالم لهذه المنظمة.

ويدعو بلدي، غابون، إلى إجراء حوار بناء لإسكات صوت الأسلحة. نحن ننبذ الحرب وخطاب الكراهية والخطاب الشائن، الذي يوجب القتال ويقوض آفاق السلام.

ويلاحظ بلدي باهتمام فتح المحكمة الجنائية الدولية تحقيقات في الجرائم التي ارتكبتها جميع الأطراف في الحرب في أوكرانيا بغية جمع

ومن جانبنا، نقدم أيضا المساعدة الإنسانية لأوكرانيا والدعم الاقتصادي لبعض جيراننا الذين يعانون من ضغوط اقتصادية.

وإذ أنتقل إلى الموضوع المحدد المعروض على مجلس الأمن اليوم، أود أن أشدد على أنه، حتى في حالات النزاع، لا يمكن أن يكون هناك مبرر لانتهاك حقوق الإنسان أو القانون الدولي. وفي حالة حدوث أي أفعال من هذا القبيل، يتحتم التحقيق فيها بطريقة موضوعية ومستقلة. وكان ذلك هو الموقف الذي اتخذناه فيما يتعلق بعمليات القتل في بوتشا، وهذا هو الموقف الذي نتخذه حتى هذا اليوم. ويذكر المجلس أيضا أننا أيدنا بعد ذلك الدعوات إلى إجراء تحقيق مستقل في حادث بوتشا.

إن مكافحة الإفلات من العقاب أمر بالغ الأهمية للمسعى الأكبر المتمثل في كفالة السلام والعدالة. ويجب على مجلس الأمن أن يبعث برسالة قاطعة لا لبس فيها في هذا الصدد. وينبغي ألا توفر السياسة أبدا غطاءا للتهرب من المساءلة أو تسهيل الإفلات من العقاب. ومما يؤسف له أننا شهدنا ذلك مؤخرا في هذه القاعة ذاتها عندما يتعلق الأمر بفرض جزاءات على بعض أكثر الإرهابيين ترويعا في العالم. وإذا تركت الهجمات الفظيعة التي ترتكب في وضوح النهار من دون عقاب، فعلى المجلس أن يفكر مليا في الإشارات التي نرسلها فيما يتعلق بالإفلات من العقاب. يجب أن يكون هناك اتساق إذا أردنا كفالة المصادقية.

ومرة أخرى، أود أن أشدد على أن الحاجة الملحة الآن تتمثل في إنهاء النزاع في أوكرانيا والعودة إلى طاولة المفاوضات. إن مجلس الأمن هو أقوى رمز معاصر للدبلوماسية. ويجب أن يستمر في الارتقاء إلى مستوى الغرض المنشود من إنشائه. يستند النظام العالمي الذي نؤيده جميعا إلى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واحترام السلامة الإقليمية لجميع الدول وسيادتها. ويجب أيضا التمسك بهذه المبادئ من دون استثناء.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير خارجية غابون.

وفي الختام، يدعو بلدي الأطراف إلى التفاوض واحترام القانون الإنساني واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونؤيد جميع المبادرات التي تحيي الأمل في التوصل إلى حل تفاوضي لإنهاء الحرب.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): كما أفهم، كانت جلسة اليوم مدفوعة باعتراف عدة وفود مناقشة موضوع الإفلات من العقاب في أوكرانيا. وأعتقد أن تلك المناقشة أتت في الوقت المناسب تماما لأن الإفلات من العقاب يعكس بالضبط ما يجري في ذلك البلد منذ عام ٢٠١٤. إذ وصلت القوى الراديكالية الوطنية وكارهو الروس والنازيون الجدد إلى سدة الحكم نتيجة لانقلاب مسلح، بدعم مباشر من البلدان الغربية. وبعد ذلك مباشرة، انطلقت تلك القوى في طريق الخروج على القانون والتجاهل التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية - الحق في الحياة، وحرية التعبير، والحصول على المعلومات، وحرية وسائل الإعلام، وحرية الضمير، والحق في استخدام اللغة الأم.

وحتى الآن، لا تزال الجرائم التي ارتكبت في الميدان في فبراير/ شباط ٢٠١٤ بدون عقاب. إن مرتكبي المأساة الوحشية في أوديسا في ٢ أيار/مايو ٢٠١٤، عندما أحرق عشرات الأشخاص أحياء وقتلوا في مبنى النقابات العمالية المحلي، لم يُعثر عليهم أو يعاقبوا. وتندرج أيضا في نفس القائمة جرائم القتل السياسية لأوليس بوزينا وبافل شيريميت وغيرهما من الشخصيات العامة والصحفيين.

ومع ذلك، هناك محاولة اليوم لفرض رواية مختلفة تماما علينا بشأن العدوان الروسي باعتباره السبب الجذري لجميع مشاكلنا. وهذا يتجاهل حقيقة أن الجيش الأوكراني والمقاتلين القوميين ما فتئوا يقتلون سكان دونباس بدون عقاب منذ أكثر من ثماني سنوات لمجرد أنهم رفضوا الاعتراف بنتيجة الانقلاب في كييف. وقرروا التمسك بحقوقهم، التي يكفلها دستور أوكرانيا، بما في ذلك الحق في استخدام اللغة الروسية، لغتهم الأم، بحرية.

الأدلة وإثبات الحقائق وتحديد المسؤوليات فيما يتعلق بادعاءات جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

يجب تحقيق العدالة في الادعاءات المتعلقة بالقتل الجماعي والاختفاء والتشريد القسري والترحيل بطريقة شفافة ومحايدة ومستقلة. ويجب استخدام جميع الآليات الدولية ذات الصلة لكفالة محاسبة مرتكبي الفظائع أمام العدالة الدولية.

ورسالة بلدي واضحة - الحرب ليست حالة من انعدام القانون. ويجب على أطراف النزاعات احترام الاتفاقيات الدولية التي تحمي المدنيين والهيكل الأساسية المدنية في أوقات الحرب، بما في ذلك اتفاقيات جنيف.

ولا بد أيضا من تطبيق المعايير المنطبقة على الحرب في أوكرانيا على جميع النزاعات المسلحة وعلى جميع المستويات. ويجب أن يُوجه لجميع ضحايا النزاعات المسلحة نفس فيض التعاطف والمساعدة والتضامن الموجه - عن استحقاق - للحرب في أوكرانيا.

ولن ننسى، عندما نقيّم الأمور، مصير أعداد كبيرة من الأفارقة، منهم الطلاب الشباب، الذين كثيرا ما كان طريقهم إلى الغربية مشوبا بالعار والإذلال بسبب لون بشرتهم أو أصلهم. وقد حرم العديد منهم من المساعدة التي كانوا في أمس الحاجة إليها، إلى جانب آخرين شاركهم معاناتهم وخوفهم ومحتنهم. وتخفق قلوبنا في انسجام مع قلوب الكثيرين التي تخفق من أجل ضحايا الحرب في أوكرانيا. وعندما يضاعف التمييز من هول الحرب، يجب على البشرية أن تقف صفا واحدا لشجبه بقوة حتى لا تعود المعايير المزدوجة هي القاعدة، وحتى يكون هدير الدبابات ودوي نيران المدافع غير مقبولين أينما سُمعا.

ومن الملح وضع حد للأزمة الإنسانية الناجمة عن الحرب في أوكرانيا والتخفيف من آثارها بسرعة. إن المقامرة في الوقت تعني المخاطرة برؤية المزيد من قتل الأبرياء، وتدمير الهياكل الأساسية المدنية، وتفكيك الأسر، وتيتم آلاف الأطفال بسبب الحرب.

وبطبيعة الحال، فإن نظام كييف مدين بإفلاته من العقاب لرعائه الغربيين، وفي مقدمتهم ألمانيا وفرنسا، ولكن أيضا للولايات المتحدة. وبدلا من مطالبة سلطات كييف بتنفيذ اتفاقات مينسك، تجاهلت برلين وباريس وواشنطن باستهزاء تهديدات كييف المتزايدة بحل مشكلة دونباس بالقوة - ما يسمى بـ "الخطة البديلة".

وفي السنوات الأخيرة، شن نظام كييف هجوما مباشرا وواسع النطاق على اللغة الروسية. وداس بوقاحة على حقوق السكان الروس والناطقين باللغة الروسية في أوكرانيا. وسُنت قوانين لغوية فاضحة - قانون "التعليم" في عام ٢٠١٧، وقانون "كفالة العمل باللغة الأوكرانية باعتبارها لغة الدولة" في عام ٢٠١٩، وقانون "التعليم الثانوي العام الشامل" في عام ٢٠٢٠، وقانون "الشعوب الأصلية في أوكرانيا" في عام ٢٠٢١. وتهدف جميع هذه القوانين إلى استبدال اللغة الروسية، وحظرها تماما. وفي الوقت نفسه، جرى اعتماد قوانين عززت نظرية النازية وممارستها.

وقد تجاهلت كييف التوصيات الخجولة الصادرة عن لجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمفوضية السامية للأقليات القومية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فيما يتعلق بتعديل تلك القوانين. وهذه الهيئات المتعددة الأطراف لم تجد بدورها الشجاعة لإقناع السلطات الأوكرانية بالوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، أو ربما مُنعت من القيام بذلك.

واستبعدت وزارة التعليم الأوكرانية اللغة الروسية والأدب الروسي من المناهج الدراسية. ويجري إتلاف الكتب باللغة الروسية، تماما كما هو الحال في ألمانيا النازية، ويتم تفكيك النصب التذكارية للكتاب والشعراء الروس. ويتم فرض أيديولوجية التعصب ضد المنحدرين من أصل روسي بدعم من السلطات. واليوم لم يعد المسؤولون من أوكرانيا يحاولون إخفاء مشاعرهم النازية، وهم يدعو علنا وبدون عقاب إلى قتل الروس.

وتنتكر كيف أعلن رئيس الوزراء آنذاك، السيد ياتسينيوك، في عام ٢٠١٥ أن دونباس مأهولة بالهمجيين. وقد أدلى الرئيس الحالي، السيد زيلنسكي، ببيانات مماثلة. في مقابلة أجريت معه في أيلول/سبتمبر الماضي، عندما سئل عن رأيه في الأشخاص الذين يعيشون في دونباس، فقال: "إنهم شعب، أحيانا، وهم نوع، إنهم كائنات".

ويبدو أن هذه مقولة ترددها السلطات الأوكرانية. وبعد أن أعلن نظام كييف أن جميع المنشقين هم إرهابيون، شن قبل ثماني سنوات، ولا يزال يشن، عملية عسكرية ضد السكان المدنيين المسالمين. وبالمناسبة، هناك في أوكرانيا منذ سنوات عديدة تعبئة كاملة لجميع البالغين، بمن فيهم النساء، من أجل تجنيدهم في صفوف الكتائب القومية والقوات المسلحة.

ولئن كانت سلطات كييف تدعي نفاقا التزامها باتفاقات مينسك، فقد قامت علنا ومن دون عقاب بعرقلة تنفيذها. وتم فرض حصار على دونباس في قطاعات المال والنقل والطاقة. وقطعت عن سكانها الاستحقاقات الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمربتات والخدمات المصرفية والاتصالات والتعليم والرعاية الصحية. وحرموا من حقوقهم المدنية الأساسية، بما فيها الحقوق التي يكفلها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، فضلا عن حقوقهم المدنية والسياسية.

وأخيرا، قال السيد زيلنسكي، بعد أن سُم من التصنع، إن اتفاقات مينسك ضرورية فقط لاستمرارية الجزاءات المفروضة على روسيا. والواقع أن سلفه السيد بوروشينكو أعلن على الملأ بمزيد من الصراحة وبفخر قبل بضعة أشهر شهرين بخصوص اتفاقات مينسك، التي شارك في صياغتها ووقعها، أن ليس لديه، لا هو ولا أي شخص آخر في أوكرانيا، أي نية لتنفيذها. وذكر أن الحاجة كانت تدعو لإبرام تلك الاتفاقات ببساطة من أجل كسب الوقت للحصول على أسلحة من الغرب لمحاربة روسيا. ومؤخرا قال أمين مجلس الأمن القومي والدفاع، السيد دانييلوف، كلاما مشابها جدا.

وتحت ستار مكافحة ما يسمى بالعدوان الروسي والانفصالية، تصعد أوكرانيا من اضطرارها للمعارضين. ففي مارس/آذار، تم حظر ١١ حزبا سياسيا بدعوى علاقاتها بروسيا. وقد أغلقت القنوات التلفزيونية المعارضة الرائدة باللغة الروسية منذ فترة طويلة، ويتم حجب مواقع الإنترنت التي تعترض عليها الحكومة. ويتعرض الصحفيون للاضطهاد لمحاولتهم تقديم آراء بديلة عن الموقف الرسمي. والسيدة إيلينا بيريزنايا، وهي ناشطة أوكرانية بارزة كثيرا ما تكلمت في الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن نمو النازية الجديدة في أوكرانيا، تقبع حاليا في زنانات أجهزة الأمن الأوكرانية. ومما لا شك فيه أن أوكرانيا أصبحت دولة دكتاتورية تماما وفقا للأسلوب النازي، حيث يتم الاستخفاف بقواعد القانون الدولي الإنساني من دون عقاب. وليس من المستغرب أن تلجأ القوات المسلحة الأوكرانية والكتائب القومية إلى التكتيكات الإرهابية وتستخدم المدنيين دروعا بشرية.

وإزاء تلك الخلفية، فإن موقف الدول التي تضخ الأسلحة والمعدات العسكرية إلى أوكرانيا وتدريب قواتها المسلحة هو موقف شديد الفظاظة. فالهدف واضح، وهم لا يخفونه - وهو إطالة أمد الأعمال العدائية لأطول فترة ممكنة، على الرغم من الضحايا والدمار، من أجل إتهاك روسيا وإضعافها. وباتباع هذا النهج، تشارك البلدان الغربية مباشرة في النزاع الأوكراني وتصبح طرفا فيه. كما أن تأجيج الغرب الجماعي والمتعمد للنزاع قد مر بدون عقاب. وبالطبع لن يعاقب الغرب نفسه. ونحن لا نخادع أنفسنا إزاء كون القوات المسلحة الروسية وميليشيات جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين تواجه، ليس فقط تشكيلات النازيين الجدد لنظام كييف، بل وكذلك آلة الحرب الجماعية للغرب، كما سبق أن قلت. ففي الوقت الحقيقي، وباستخدام الأنظمة الحديثة والطائرات والسفن والأقمار الصناعية والطائرات الاستراتيجية بدون طيار، يزود حلف شمال الأطلسي القوات المسلحة الأوكرانية بالمعلومات الاستخباراتية، ويدفعها إلى الاعتقاد بضرورة سحق روسيا في ساحة المعركة - وقد ذكر ممثلون رسميون للاتحاد الأوروبي ذلك علنا وعلى مسمع الناس - وتجريدها من السيادة عقابا لها. وتلك لم تعد حتى عنصرية كامنة - إنها عنصرية علنية.

ولإعطاء أمثلة قليلة، أعلن السيد فروبليفسكي، السفير الأوكراني لدى كازاخستان، الموجود الآن في كييف، قبل شهر واحد تحديدا، في إحدى المقابلات:

”نحاول قتل أكبر عدد ممكن من الروس. وكلما زاد عدد الروس الذين نقتلهم الآن، قلّ العدد الذي سيتعين على أطفالنا قتله. هذا كل ما في الأمر“.

هل لاحظ أحد هذا البيان؟ وفي نيسان/أبريل، قال عمدة دنبرو، السيد فيلاتوف، كلاما مشابها:

”لقد حان وقت الغضب بلا شفقة. الآن لدينا الحق المعنوي الكامل في قتل هؤلاء الهمجيين في جميع أنحاء العالم بطمأنينة وبلا حسرة - لأطول فترة ممكنة وبأكبر عدد ممكن“.

وفي ١٣ أيلول/سبتمبر من هذا العام، صرح السيد دانييلوف بما يلي:

”وفي البلدان التي تدخلها القوات المسلحة الأوكرانية، ستقرض على السكان الهوية الأوكرانية بدون أخذ وجهات نظرهم في الاعتبار. وسينطبق ذلك على ممثلي الجنسيات الأخرى فضلا عن الروس. وإذا أردتم متابعة الدراسة بأي لغات أخرى، مثل الرومانية أو البولندية أو العبرية، فأنتم أحرار في القيام بذلك، ولكن ليس على حساب دولتنا. وبوسعكم تحسين تعليمكم على نفقتكم الخاصة“.

وغني عن القول إن جميع تلك الأقوال المعادية للروس قد مرت بدون عقاب على الإطلاق. ونحن لا نتكلم فقط عن معاداة الروس، لأن المتكلم كان يشير إلى ممثلي الفئات العرقية الأخرى التي تعيش في أوكرانيا. وبطبيعة الحال، بلغ السيل العرم في المقابلة التي جرت مع السيد زيلنسكي يوم ٥ آب/أغسطس من العام الماضي، والتي نصح فيها جميع من يشعرون بأنهم روس بالمغادرة والتوجه إلى روسيا من أجل أطفالهم وأحفادهم. وعندما قال ”اذهبوا إلى روسيا“، اعتقد أن القرارات التي اتخذها سكان عدد من الأقاليم في أوكرانيا بإجراء استفتاءات هي استجابة لرغبته.

وأود أن أشير إلى أن زيارة بعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمحطة قد تم تأخيرها بشكل مصطنع على الرغم من وجود اتفاق فعلي، بحلول ٣ حزيران/يونيه، بشأن جميع تفاصيل الزيارة، وأن البعثة كان من الممكن أن تنطلق بسهولة. ثم نشأت حالة مُزرية جدا عندما رفضت إدارة شؤون السلامة والأمن في الأمم المتحدة الموافقة على مسار الرحلة الذي اتفقت عليه روسيا والوكالة. وأعلنت فيما بعد أن الوكالة ستحدد جميع معايير بعثتها بصورة مستقلة. وتلك الحيلة المتسترة إلى حد ما أخرت زيارة الوكالة إلى محطة زابوريجيا لمدة ثلاثة أشهر تقريبا.

ويسارنا قلق عميق أيضا إزاء مصير الجنود الروس الذين وقعوا في أيدي القوميين الأوكرانيين. وهناك أدلة وافرة على سوء معاملتهم، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وأنا واثق من أن أي شخص مهتم بواقع ما يجري في أوكرانيا قد شاهد شريط الفيديو الذي يصور قيام النازيين الأوكرانيين بإعدام أسرى الحرب الروس خارج نطاق القضاء، وهم يلقون على الأرض وأيديهم مقيدة خلف ظهورهم وتُطلق النار على رؤوسهم. فهل علق أي شخص من ممثلي البلدان الحاضرين هنا بأي شكل من الأشكال على تلك الجريمة؟

لدينا كمية كبيرة من الأدلة على تلك الأعمال الإجرامية وغيرها من الأعمال الإجرامية لنظام كييف، التي لم تفتأ تحدث منذ عام ٢٠١٤. وتقوم هيئات إنفاذ القانون في روسيا، بالتنسيق مع زملائها من جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك، بتحديد وقائع تلك الجرائم بدقة والتحقيق فيها. وقد تبين أن أكثر من ٢٢٠ شخصا، منهم ممثلون عن القيادة العليا للقوات المسلحة الأوكرانية وقادة وحداتها العسكرية، متواطئون في إطلاق النار على المدنيين الأبرياء. ونحن نجري تحقيقات إجرامية مع مواطنين من بريطانيا العظمى وكندا والولايات المتحدة وهولندا بسبب الاشتباه في عملهم كمرتزقة وارتكابهم جرائم في أوكرانيا. ويوسعي أن أعد بأن جميع الجناة، بغض النظر عن جنسيتهم، سيقدمون إلى العدالة.

وأود مرة أخرى أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى أنه في نهاية آذار/مارس، بعد أيام قليلة من توصل المفاوضين الروس والأوكرانيين

إزاء خلفية القصف الهائل للمستوطنات في دونباس، يغتبط السيد زيلنسكي بفعالية الأسلحة الغربية. وتتجلى فظاظة زعيم هذا كيان الدولة هذا في بيانات صدرت مؤخرا.

”أخيرا نشهد قوة المدفعية الغربية، تلك الأسلحة التي تلقيناها من شركائنا. ودقتها هي بالضبط ما نحتاجه.“
ومع ذلك، لم تُصَب أي أهداف عسكرية أو استراتيجية في البلدات التي تعرضت للقصف. فالمدنيون في دونباس هم الذين يعانون.

وتقوم القوات الأوكرانية عن بعد بتلغيم وسط دونيتسك وضواحيها بالأغام ”بيتال (Petal)“ المحظورة المضادة للأفراد منذ نهاية تموز/يوليه تموز. ويشكل استخدامها انتهاكا صارخا لاتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد لعام ١٩٩٧، التي صدقت عليها أوكرانيا، وكذلك البروتوكول الثاني لاتفاقية جنيف بشأن أسلحة تقليدية معينة، الذي يحظر الألغام غير ذاتية التدمير. وقد أصبحت هذه الفظائع ممكنة ولا تزال تمر من دون عقاب لأن الولايات المتحدة وحلفاءها، بتواطؤ من المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان، ظلت على مدى السنوات الثماني الماضية تتستر بشكل منهجي على جرائم نظام كييف، استنادا إلى المبدأ الأمريكي المعروف بأنه ”رغم كون السيد زيلنسكي بالطبع ندلا، فإنه من أنذلنا“.

أما الحقيقة المزعجة التي تشوه صورة أوكرانيا الناصعة كضحية لما يسمى بالعدوان، فيتم التعطيم عليها بكل إصرار، وأحيانا يتم طمسها علنا. وحتى منظمة العفو الدولية، التي هي منظمة غربية لا يمكن الاشتباه في تعاطفها مع روسيا، تعرضت لانتقادات شديدة ووصفت بأنها عميلة للكرملين لمجرد كونها أكدت في تقريرها الحقيقة المعروفة جيدا وهي أن كييف تنشئ مراكز قتالية وتنتشر أسلحة ثقيلة في مواقع مدنية. وكذلك فإن القصف الإجرامي الذي يقوم به ناشطو نظام كييف لمحطة زابوريجيا للطاقة النووية لا يزال يمر من دون عقاب، مما يخلق خطر وقوع كارثة نووية، على الرغم من أن ممثلي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ظلوا موجودين باستمرار في المحطة منذ ١ أيلول/سبتمبر، وأنه ليس من الصعب تحديد الطرف المسؤول عن القصف.

وكل ما قلته اليوم يؤكد مرة أخرى أن قرار تنفيذ العملية العسكرية الخاصة كان لا مفر منه، كما ناقشنا ذلك أكثر من مرة. وقد منا كما هائلا من الحقائق التي تُظهر كيف كانت أوكرانيا تستعد للقيام بالدور المناهض لروسيا ولأن تكون بمثابة منطلق لخلق وتنفيذ تهديدات ضد الأمن الروسي. ويمكنني أن أؤكد للجميع أننا لن نسمح أبداً بحدوث ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث والتنمية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد كليفرلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): قبل أكثر من ٧٧ عاماً، اتفق أعضاء الأمم المتحدة على المبادئ الرسمية لميثاق الأمم المتحدة، وهي مبادئ ذات أهمية حيوية للسلام والأمن الدوليين. وتعهدوا بالامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. ولكن قبل سبعة أشهر، غزا الرئيس بوتين أوكرانيا بشكل غير قانوني ودون مبرر. وتجاهل النداءات المدوية من أجل السلام التي سمعتها هنا في مجلس الأمن في ١٧ شباط/فبراير (انظر S/PV.8968).

ومنذ ذلك الحين، ظلت روح التحدي والدفاع لدى الأوكرانيين في حماية بلادهم بلدهم تُلهم جميع الشعوب والأمم الحرة. وكل يوم، تزداد العواقب المدمرة للغزو الروسي وضوحاً. وقد أكدت وكالات الأمم المتحدة سقوط أكثر من ١٤ ٠٠٠ ضحية بين المدنيين حتى الآن، ومن المرجح أن يكون المجموع الفعلي أعلى من ذلك بكثير. ويحتاج ما يزيد على ١٧ مليون أوكراني إلى المساعدة الإنسانية وهناك سبعة ملايين شخص نازحون داخل أوكرانيا، فضلاً عن أكثر من سبعة ملايين لاجئ أوكراني في أوروبا.

ونرى الأدلة المتزايدة على الفظائع الروسية ضد المدنيين، بما في ذلك القصف العشوائي والهجمات المحددة الأهداف على أكثر من ٢٠٠ مرفق طبي و ٤٠ مؤسسة تعليمية، فضلاً عن أعمال العنف الجنسي المروعة. ونرى من تقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان

في إسطنبول عملياً إلى اتفاق بشأن معايير كفيف المقترحة للتسوية، وقعت المأساة في بوتشا. ولا يخالج أحداً الشك في أنه كان حدثاً مدبراً. وأود أن أوجه انتباه المجلس إلى أنه بعد ذلك الحدث المدبر مباشرة، أصيب زملاؤنا الغربيون بالهستيريا، وفرضوا مجموعة جديدة من الجزاءات على الاتحاد الروسي، واتهمونا زوراً بقتل المدنيين الأبرياء. وبمجرد أن حقق ذلك الإجراء أثره الدعائي، لم يعد أحد سوانا يذكر بوتشا منذ ذلك الحين. وبحضور الأمين العام ووزراء خارجية العالم، ألتمس من الجميع أن يطلبوا إلى السلطات الأوكرانية اتخاذ خطوة بسيطة بنشر أسماء الأشخاص الذين عرضت جثثهم في بوتشا. وهو طلب لم أفتأ أردده على مدى عدة أشهر. ولا أحد يستمع، ولا أحد يريد الرد. وأود أن أطلب إلى الأمين العام أن يتفضل باستخدام سلطته لهذا الغرض. وأعتقد أن ذلك سيساعد الجميع على استجلاء حقيقة ذلك الحدث.

وبطبيعة الحال، لاحظنا أيضاً النشاط المتزايد للعدالة الدولية فيما يتعلق بأوكرانيا. ويجري عرض مختلف الجهود المزعومة للتحقيق فيما يُنسب إلى الجيش الروسي من جرائم ارتكبت في أوكرانيا. ويمكننا أن نرى جيداً أن كل ذلك مُصمّم خصيصاً حسب الطلب.

وأود أيضاً أن أشير إلى أنه لا الانقلاب الدموي لعام ٢٠١٤، ولا المأساة التي شهدتها أوديسا في ٢ أيار/مايو من هذا العام، ولا قصف المدن المسالمة في دونباس، ولا قصف طائرات سلاح الجو الأوكراني للوهانسك في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤ ولا غير ذلك من الجرائم العديدة الأخرى - لم يؤد أي منها إلى رد فعل واضح من أي نوع من قبل المحكمة الجنائية الدولية. وبالمناسبة، فقد أرسل إلى المحكمة أكثر من ٣ ٠٠٠ بلاغ عن جرائم ارتكبت ضد سكان دونباس، ولم يصدر أي رد فعل. ويبدو أن قيادة ما تُسمى بالهيئة القضائية تلقت الآن تعليمات من جهات فوقية لزيادة حدة لهجتها. ولم يعد لدينا أي ثقة فيها. لقد انتظرنا عبثاً على مدار ثماني سنوات طويلة لأن نرى بدء مكافحة الإفلات من العقاب في أوكرانيا. ولم نعد نعول على أن تحقق المحكمة أو عدد من المؤسسات الدولية الأخرى العدالة. لقد ولى زمن التوقعات.

فلنستمع إلى شهادة الأوكرانيين الذين يقولون لنا الحقيقة - حقيقة - حرب الرئيس بوتين. في آذار/مارس، اختطفت القوات الروسية أولينا يوزفا، وهي طبيبة، وكذلك زوجها أوليه وابنهما دميترو البالغ من العمر ٢٢ عاماً، من منزلهم في هوستوميل، بالقرب من بوتشا. وأطلق الجنود الروس النار على أوليه مرتين في ساقه قبل أن يعصبوا أعين أفراد العائلة ويزجوا بهم داخل ناقلة جنود مدرعة. وأريد للمجلس أن يستمع إلى قصة أولينا تروبيها بكلماتها.

”أولاً، أخذونا إلى منزل دمره القصف. وظل الجنود الروس يقولون إنهم سيقتلوننا. وتُرك زوجي لساعات ملقى على الأرض في بركة من دمه. لا أعرف لماذا. فنحن لم نرتكب أي خطأ. ثم أخذوا ابني بعيداً عنا - لا أعرف أين. ولا أعرف ما إذا كنا سنراه مرة أخرى أبداً. أريد فحسب عودة ابني“.

تخبرنا قصة أولينا وقصص الكثيرين غيرها بالحقيقة الصحيحة. إنها حرب ضم وغزو، يريد الرئيس بوتين الآن إرسال المزيد من شباب وشابات روسيا لخوضها، مما يقلل من احتمالات السلام. إن السيد بوتين بحاجة إلى أن يفهم أن العالم يراقب وأننا لن نستسلم.

وبوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، يجب أن نرفض رفضاً قاطعاً محاولات روسيا ضم الأراضي الأوكرانية. ويجب أن نوضح للرئيس بوتين أن هجومه على الشعب الأوكراني يجب أن يتوقف وأنه لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب لمن يرتكبون الفظائع وأنه يجب أن ينسحب من أوكرانيا وأن يستعيد الاستقرار الإقليمي والعالمي. وبوسعه وقف هذه الحرب التي ألحقت أضراراً تفوق الوصف بالشعبين الأوكراني والروسي، إذا اختار ذلك. إن حربه اعتداء على أوكرانيا وعلى ميثاق الأمم المتحدة وعلى القواعد الدولية التي تحميها جميعاً.

ولذلك، سنقف إلى جانب أصدقائنا الأوكرانيين مهما طال الأمر، لأن كفاح أوكرانيا من أجل الحرية هو نفسه كفاح العالم من أجل الحرية. إنه كفاحنا من أجل الحرية. وإذا لم يتم احترام سيادة أوكرانيا وأراضيها، فلن يتمتع أي بلد بالأمن حقاً. وتلك هي الأسباب التي تجعل بوسع أوكرانيا أن تحقق الانتصار، ويجب عليها ذلك.

أن مناطق أوكرانيا الخاضعة حالياً للسيطرة الروسية تشهد تعرض المدنيين للتعذيب والاحتجاز التعسفي والترحيل القسري إلى روسيا. وقد رأينا الكشف عن المزيد من الجرائم البشعة في إزيوم.

ليس الأوكرانيون وحدهم هم الضحايا. لقد نشرت حرب الرئيس بوتين المصاعب وانعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم وأغرقت الملايين من الفئات الأكثر ضعفاً في العالم في الجوع والمجاعة. ومرة أخرى، وكما رأينا هنا اليوم، سعت روسيا إلى إنكار المسؤولية. وحاولت إلقاء اللوم على أولئك الذين فرضوا عن حق عقوبات على نظام الرئيس بوتين رداً على أفعاله غير القانونية.

لنكن واضحين. نحن لا نفرض عقوبات على الطعام. إن تصرفات روسيا هي التي تمنع وصول الغذاء والأسمدة إلى البلدان النامية. إن تكتيكات روسيا وقنابلها هي المسؤولة عن تدمير المزارع والبنية التحتية في أوكرانيا وتأخير صادراتها.

لقد جلست هنا في شباط/فبراير استمع إلى الممثل الروسي، وهو يؤكد للمجلس أن روسيا لا تنوي غزو جارتها. ونعلم الآن أن ذلك كان كذبة. واستمعت اليوم إلى حلقات أخرى من المسلسل الروسي لتشويه الحقائق وعدم الأمانة والتضليل. لقد غادر السيد لافروف القاعة - وأنا لست مندهشاً - وأنا لا أعتقد أنه يريد أن يسمع الإدانة الجماعية الصادرة عن المجلس. ولكننا أدركنا حقيقة نواياه آنذاك وأدركنا حقيقة نواياه مرة أخرى اليوم.

ولدينا معلومات - بمعنى أننا نعلم - أن روسيا على وشك إجراء استفتاءات صورية في الأراضي الأوكرانية ذات السيادة، دون أي أساس قانوني، تحت تهديد العنف وفي أعقاب التشريد الجماعي للناس في المناطق التي صوتت بأغلبية ساحقة لصالح الاستقلال الأوكراني. إننا نعرف ما يفعله فلاديمير بوتين. إنه يخطط لتلقيق نتائج تلك الاستفتاءات ولاستخدام ذلك لضم أراضٍ أوكرانية ذات سيادة. وهو يخطط لاستخدامها كذريعة أخرى لتصعيد عدوانه. وهذا هو ما يخطط للقيام به.

إننا ندعو جميع البلدان إلى رفض تلك المهزلة ورفض الاعتراف بأي نتائج. لقد اعتدنا سماع أكاذيب روسيا وتشويهها للحقائق. ولكن

متزايد مخاطر التعرض للعنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاع. هذا علاوة على انتشار الاتجار بالبشر وعمليات الفرز والاختفاء القسري والتعذيب، وغير ذلك من انتهاكات لحقوق الناس وحياتهم.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء المخاطر الواضحة لوقوع حادث نووي، سواء أكان عرضيا أم متعمدا، والتي تشكلها الاشتباكات العسكرية المستمرة في محيط محطة زابوريجيا للطاقة النووية. ونأسف لتجاهل المعايير المطلوبة لتحقيق الأمان والأمن النوويين، بما في ذلك ترسيم حدود منطقة آمنة، وتأييد الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتجنب وقوع كارثة نووية.

ومع ارتفاع عدد القتلى والجرحى في صفوف المدنيين وتزايد التقارير التي تفيد بارتكاب جرائم حرب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، يجب أن نتحمل مسؤوليتنا بصفتنا مجلس الأمن وأن نبعث برسالة واضحة مفادها أن مرتكبي الفظائع سيُحاسَبون. إن المعاناة في أوكرانيا مقيتة ولا ينبغي التغاضي عنها باعتبارها مجرد نتيجة للحرب. وإذا فعلنا ذلك، فإننا سنؤيد الفظائع ونسمح بالإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية كفالة المساءلة عن جميع جرائم الحرب المرتكبة في أوكرانيا. فالمساءلة أمر أساسي لمنع الإفلات من العقاب. ويجب أن نؤكد تصميمنا على كفالة إخضاع سلسلة الأعمال الفظيعة التي وقعت في أوكرانيا لتحقيقات شاملة تتسم بالشفافية والاستقلالية لإثبات الحقائق وكفالة إسناد الجرائم الدولية إلى مرتكبيها.

لا نزال غانا تؤيد تدابير المساءلة الدولية، بما في ذلك مختلف عمليات التحقيق التي تضطلع بها المحكمة الجنائية الدولية ومجلس حقوق الإنسان. وسعيا إلى تحقيق المساءلة الجنائية والعدالة لضحايا الحرب في أوكرانيا، نرى أنه يجب معالجة المسائل الهامة المتعلقة بتدابير الانتصاف والجبر الدولية، وخاصة بالنسبة لضحايا الاعتداءات الجنسية المتصلة بالنزاع. ونعرب أيضا عن تأييدنا لبرامج الأمم المتحدة للإنعاش المبكر والقدرة على الصمود قيد التنفيذ بالفعل.

وقد أعرنا عدة مرات عن موقفنا المبدئي الراض للعنوان على أوكرانيا، الذي نعتبره تجاهلا لقواعد القانون الدولي ومبادئ الميثاق.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الخارجية والتكامل الإقليمي لجمهورية غانا.

السيدة بوتشوي (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر فرنسا على تنظيم هذا الجلسة الرفيعة المستوى. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تحديد مسار هذه الجلسة ببيانه الواضح جدا. ونرحب بالإحاطة التي قدمها السيد كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

منذ أن أحال مجلس الأمن الحالة في دارفور إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بموجب قراره ١٥٩٣ (٢٠٠٥) قبل عقدين تقريبا، اتحد العالم في إيمانه بأن الإفلات من العقاب في أي مكان يشكل تهديدات خطيرة للسلام والأمن الدوليين وللنظام القانوني الدولي ونظامنا المتعدد الأطراف. وقد عززنا مؤسساتنا بشكل منهجي وحددنا قواعد السلوك والجزاءات لفضح ومنع الأعمال أو السلوكيات التي تتحدى القواعد التي التزمنا بالعيش وفقا لها، فضلا عن المعاقبة عليها. ولا ينبغي أن يُسمح لأي دولة، مهما كانت قوتها، بأن تفعل ذلك. والسماح بذلك يقوض أحد المبادئ الأساسية لحضارتنا العالمية. إنه يعرض حياة وحيات الأشخاص الأقل قوة للخطر، أينما كانوا. ولذلك، يجب أن يتصرف أعضاء المجلس بشكل عاجل وموحد لوضع حد لحالة الشلل شبه التام التي أصابت المجلس وإنهاء الحرب في أوكرانيا. فخسائر تلك الحرب لا تُحتمل وغياب العزم الموحد يهدد بجعل منظمتنا العالمية عاملا تمكينيا للإفلات من العقاب في أوكرانيا. وقد تلحق أضرار تفوق الحصر بمكانة ميثاق الأمم المتحدة.

ويساور غانا قلق خاص إزاء اشتداد حدة الحرب في أوكرانيا عبر عدة خطوط، حيث أصبحت المناطق المأهولة بالسكان المدنيين والهياكل الأساسية المدنية أهدافا للقصف. ونأسف لعدم احترام القوانين الأساسية التي تحكم سير الحروب الحديثة وتحمي الناس العاديين العالقين في مرمى النيران المتبادلة. ونشعر بالأسى إزاء التهديدات الإنسانية العديدة والمروعة والمؤلمة التي صاحبت الحرب. لقد نزح نحو ١٤ مليون شخص، معظمهم من النساء والأطفال، من منازلهم ويواجهون بشكل

الرئيسية (تكلت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير العلاقات الخارجية في البرازيل.

السيد فرانسوا (البرازيل) (تكلم بالفرنسية): أشكر فرنسا على عقد هذه الجلسة.

(تكلم بالإنكليزية)

إن النزاع في أوكرانيا يؤثر علينا جميعا، حتى في المناطق البعيدة عن الأماكن التي تجري فيها الأعمال العدائية. ومجلس الأمن هو المحفل المناسب للبحث عن حل يكفل السلام الدائم. ويصادف هذا الأسبوع مرور سبعة أشهر على بدء النزاع. وقد لقي عشرات الآلاف من الأشخاص، وكثير منهم من المدنيين الأبرياء، حتفهم. وهناك الملايين من اللاجئين والمشردين داخليا الذين لا تزال عودتهم إلى ديارهم غير مؤكدة والذين يواجهون، مع قرب حلول فصل الشتاء، احتمال تقاوم الأزمة الإنسانية.

وعلى مدى تلك الأشهر السبعة، تلقى المجلس تقارير عديدة عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في منطقة النزاع، بما في ذلك ضد الفئات الضعيفة والنساء والأطفال. إن البرازيل تدين تلك الانتهاكات وتساند إجراء تحقيق نزيه في الوقائع حتى يمكن مساءلة المسؤولين عنها على أفعالهم. كما نكرر دعوتنا جميع الأطراف إلى أن تحترم القانون الدولي الإنساني احتراما كاملا.

وأمامنا مهمة عاجلة - وهي إشراك الأطراف في حوار بغية كفالة وقف فوري لإطلاق النار والشروع في مفاوضات للتوصل إلى اتفاق سلام. فاستمرار الأعمال العدائية يعرض للخطر حياة المدنيين الأبرياء والأمن الغذائي وأمن الطاقة لملايين الأسر في مناطق أخرى، ولا سيما في البلدان النامية. إن مخاطر التصعيد الناشئة عن التفاعلات الحالية للنزاع، ببساطة، كبيرة جدا ولا يمكن التنبؤ بعواقبها على النظام العالمي. وما من سبيل عدا الدبلوماسية يمكنه إيجاد حلول قابلة للتطبيق للنزاعات بين الدول. وهذا ليس الوقت المناسب للتشديد على الانقسامات أو عزل الأطراف. ويجب أن تكون أولوية المجلس

ونرى أن أوكرانيا، بوصفها دولة ذات سيادة وعضوا في المنظمة، لها كل الحق، بل وتحمل مسؤولية، في الدفاع عن سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وننوه بما يبديه الشعب الأوكراني من شجاعة هائلة وقدرة على الصمود. إن غانا لا، ولن، تعترف بأي أرض بجري السيطرة عليها أو اقتطاعها بشكل انفرادي من كيان ذي سيادة باستعمال القوة. وندعو الاتحاد الروسي من جديد إلى أن يوقف عملياته فورا ودون قيد أو شرط وأن يسحب قواته من داخل حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا وأن يحترم سيادة جارتها واستقلالها السياسي.

وتمس الحاجة إلى إيجاد مسار موثوق للاضطلاع بعملية دبلوماسية حقيقية. وفوهة البندقية لا توفر هذا المسار؛ بل إنها تؤدي فحسب وبلا داع إلى خسائر في الأرواح ودمارا على كلا الجانبين. والواقع أن تكاليف الحرب باهظة، ليس للطرفين فحسب، بل ولبقية العالم. وكما قال رئيس غانا أمس في خطابه أمام الجمعية العامة، فإن "كل رصاصة وكل قنبلة وكل قذيفة تصيب هدفا في أوكرانيا تخلف آثارا مالية سلبية علينا وتضرب اقتصاداتنا في أفريقيا" (انظر A/77/PV.7).

وفي هذا الصدد، أود أن أسجل تقدير غانا للمساعي الحميدة للأمم العام وغيره من الجهات الفاعلة الدولية في تعزيز التدخلات الإنسانية المنقذة للحياة في الأوقات الحرجة أثناء الحرب. ونلاحظ بالفعل بعض الآثار الإيجابية لمبادرة البحر الأسود بشأن الحبوب ونحث على استمرار شحن الحبوب دون قيود إلى البلدان التي تواجه انعدام الأمن الغذائي. ونشجع جميع الجهات المعنية على التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن بشأن تصدير الأسمدة ومنتجات المحاصيل الزراعية الروسية، التي تحتاجها الاقتصادات المعتمدة على الزراعة على وجه الخصوص.

أود أن أختتم بياني بتوجيه نداء. ففي هذا الأسبوع الذي نتجه فيه أنظار العالم إلينا ويتطلع الملايين في جميع أنحاء العالم إلى الأمم المتحدة لتولي دور القيادة وبعث الأمل، يجب أن نبعث برسالة قوية مفادها أنه لن يكون ثمة تسامح مع الإفلات من العقاب وأنا سنبدل مساع دبلوماسية متضافرة لإنهاء الحرب في أوكرانيا.

نعلم كيف أن للحروب والنزاعات المسلحة وقعا أكثرُ عنفاً وشدة على النساء والفتيات، لذلك فإننا نرحبُ بكل الجهود القائمة، بما في ذلك من قِبَل مؤسسات الأمم المتحدة، لمعالجة الوضع الإنساني مع مراعاة خصوصية عواقب الحرب عليهن.

ومع ضرورة التوصل إلى وقفٍ للأعمال العدائية، يظل السلامُ هدفنا الأسمى الذي تتطلب استدامته مصالحةً شاملةً مدعومةً بالمساءلة والعدالة لضحايا الحرب. كما نكرر ضرورة مشاركة المرأة بدورها في حلِّ النزاع وإرساءِ السلام بشكلٍ كاملٍ وفعالٍ ومتساوٍ، الأمر الذي يعكسُ ليس فقط خصوصية تجربتها في الحرب، بل ومركزية منظورها في صناعة السلام.

ستستمرُّ دولة الإمارات في مسلكها الداعي إلى الحوارِ وخفضِ التصعيدِ والتأجيجِ وتشجيعِ التعاونِ وصياغة توافقٍ يضمن الاستقرار في الدول وبينها. ونذكرُ هنا بملاحظةٍ مهمة: لا يختلفُ القانونُ الدوليُّ عن نظيره المحلي في أن الاستثناءات منه من دون عواقبٍ طَبَّعت الممارسة في سياقٍ إلى القاع.

وفي الختام، أكرُّ نداءً بلدي إلى الطرفين وجميع الجهاتِ الفاعلة بالسعي إلى حلٍ سلميٍّ ينهي هذه الحرب من خلال حوارٍ جامعٍ بناء.

ويتطلبُ ذلك تركَ قنواتِ الاتصالِ مفتوحةً وطريقِ العودة مُسرَّعةً إبقاءً لأفقِ الحلِّ الدبلوماسي. وكما هو جليٌّ أمامنا، فإن العالمَ بمختلف مكوناته قلقٌ من تبعات هذه الحرب بما في ذلك على النظام الدولي وأمنِ الغذاءِ والطاقةِ ومخاطرِ تعاظم هذه المواجهة. ولذلك علينا تحمُّل المسؤولية الملقاة علينا والتعاون من أجل أن نُحدثَ نقلةً في تجاوزِ التحديات العالمية الكبرى، بدلاً من المزيد من الانتكاسات بسبب الحروب والصراعات. إن هذا النهج والمناداة به هو خلاصة تجربتنا في منطقة الشرق الأوسط التي أنهكت شعوبها من التصميم العنيد على الهيمنة والغناء الآخر وإيثارِ المصالح الضيقة الذي لم يُخلف إلا دماراً.

السيد أورينا (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): يشيد وفد كينيا بكم، السيدة الرئيسة، وبفرنسا على قيادة بلدكم المقتدرة لمجلس الأمن خلال

تهيئة الظروف التي تمكن الأطراف من الدخول في مفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

السيدة الهاشمي (الإمارات العربية المتحدة): السيدة الرئيسة، بدايةً أتقدم لكم بوافر الشكر على عقد هذه الجلسة الهامة. والشكر موصول أيضاً إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، وإلى معالي السيد كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتهما القيمتين.

لا شك في أنه كانت لاندلاع الحرب في أوكرانيا أصداءً مختلفة في المجتمع الدولي. فالبعض استشعر أنها تنذر بشلل في منظومة العمل متعدد الأطراف، وتخوف البعض الآخر من كونها بعث جديد لمخاطر وجودية ظنها اندثرت، وأخيراً، هنالك من يرى خلفها عودة للقطبية التاريخية وتداعياتها الدولية. وما كان لذلك التنوع في الرؤى إلا أن يعكس في مواقف الدول، والتي تضمنت تبايناً حول كيفية معالجة الأزمة تجسد مراراً في مداولات هذا المجلس وهذه المنظمة. وقد تضمنت مواقف الدول أيضاً، بالرغم من ما تحتويه من فروقات واضحة، إجماعاً راجحاً حول مرجعية القانون الدولي وضرورة احترامه وذلك يعود لكونه الفيصل بين ازدهار الحضارة وانعدامها في النظام العالمي.

حيث سنَّ القانونُ الدولي، كما يُعبّر ميثاق الأمم المتحدة، ضوابطاً لتعاملات الدول وممارساتها المبنية على مبادئ السيادة والاستقلال وحسنِ الجوارِ ووحدة وسلامة الأرض، التي شكلت روافد لأمن الدول وإيمانها ولا تمتثل في ذلك لتفاوت القوة أو الحجم. ولن تحيد الإمارات العربية المتحدة عن دعوتها الصريحة ومناشدتها الثابتة لجميع أطراف هذه الحرب الالتزام بالقانون الدولي، وبشكل خاص القانون الدولي الإنساني، واحترام حدوده والعمل بمقتضياته. إن ما يرد في التقارير عن خروقات يومية لهذا القانون، في هذا الصدد، مدعاة لقلقنا البالغ حول مآلات الحرب على المدنيين بالذات. ونشير هنا إلى وضع النساء والأطفال - المهجرين منهم على وجه الخصوص - الذين تورِدُ التقارير باستمرارٍ تعرُّضهم للعنف الجنسي والاستغلال من قِبَل عصابات الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالبشر. وجميعنا

قد حان لأن يصغي المجلس بقوة أكبر إلى صوت أفريقيا ومكانتها من خلال إصلاح عضويتها. كما رحب بإعلان الرئيس جو بايدن الدعوة إلى توسيع العضوية الدائمة وغير الدائمة في المجلس.

وإذا كانت هناك نتيجة كبيرة يحتاجها العالم من أوكرانيا، إلى جانب السلام والأمن لشعب أوكرانيا، فهي أن يؤدي مثل هذا الإعلان إلى تغيير حقيقي. ويحتاج المزارعون والقرويون والرعاة وصيادو الأسماك والتجار والعمال في أفريقيا إلى حماية سبل عيشهم من أزمة المناخ. إنهم بحاجة إلى حل النزاعات الخطيرة العديدة المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن وعدم إهمالها بسبب الحالة في أوكرانيا. فمن سيحمي مصالحهم في مجلس الأمن بالوسائل المستمدة من ميثاق معدل للأمم المتحدة؟ والعضوية الدائمة للدول الأفريقية هي وحدها التي ستقل ذلك.

وفي ذلك الصدد، ندعو جميع الأعضاء الدائمين إلى الالتزام بتبني الإصلاحات بالكامل. إنها الطريقة الوحيدة التي ستعتبر بها شعوب العالم هذه المؤسسة مشروعة بما يكفي لكسب احترامهم وتعاونهم.

وأختتم بياني بتحية الأفراد والمؤسسات والحكومات، فضلا عن هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، الذين يواصلون المساعدة في تخفيف معاناة المتضررين من الحرب في أوكرانيا. وأكد من جديد احترام كينيا لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية أوكرانيا.

السيد كوليبا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الفرنسية على إبقاء تركيز مجلس الأمن على التهديد الأكثر إلحاحا للسلام والأمن الدوليين في هذا القرن، ألا وهو الحرب العدوانية التي تشنها روسيا على أوكرانيا.

وفي الوقت الذي نتكلم فيه، لا تزال جثث الضحايا الأبرياء تُستخرج من ٤٤٥ قبرا على الأقل في مدينة إزيوم المحررة مؤخرا.

شهر أيلول/سبتمبر. وأشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، على حضوره وملاحظاته بشأن الحالة في أوكرانيا.

إن الحرب في أوكرانيا تشكل انتهاكا خطيرا لميثاق الأمم المتحدة. وسيزداد تقويض الالتزام باحترام السلامة الإقليمية لجميع الدول الأعضاء إذا ما اتخذ أي إجراء لتغيير الطابع القانوني للمناطق في شرق أوكرانيا. إننا في لحظة خطر جسيم على السلم والأمن الدوليين. فتصعيد الحرب الذي كان يخشاه المجتمع الدولي جار. وهناك الآن تهديدات واضحة يجري توجيهها بشأن النشر المحتمل لأسلحة الدمار الشامل في النزاع. وفي ساحة المعركة، يتعرض المدنيون لأذى جسيم، في انتهاك للقانون الدولي الأساسي والتزامات حقوق الإنسان.

ومن الأولويات الحيوية كفالة أن تُخضع السلطات الوطنية جنودها لإجراءات تأديبية صارمة جراء أي انتهاكات، لا سيما ضد المدنيين أو الأسرى من المقاتلين. وعلى القادة العسكريين تسليم المشتبه في ارتكابهم مثل هذه الفظائع إلى السلطات المختصة لمحاكمتهم. وينبغي لجميع الأطراف، بما فيها الأطراف التي تقدم ادعاءات بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أو التي تقدم ضدها ادعاءات، أن توافق على إجراء تحقيقات فورية ومستقلة ونزيهة.

وحتى في الوقت الذي ندين فيه بحق الانتهاكات المتصلة بالحرب وندعو إلى المساءلة عنها، فإننا نعلم أن الحقيقية الحقيقية للمدنيين تتحقق من وقف الحرب. وفي ذلك الصدد، تدعو كينيا إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية. وينبغي استبدال الأعمال العدائية النشطة باتفاق يتم التوصل إليه عن طريق الوساطة يضمن سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، مع معالجة الشواغل الأمنية لجميع الأطراف وأصحاب المصلحة الإقليميين.

إن الحالة في أوكرانيا تبرز الحاجة إلى إصلاحات جادة لمجلس الأمن. وقد دعا فخامة السيد ويليام روتو، رئيس جمهورية كينيا، في خطابه أمس أمام الجمعية العامة (انظر A/77/PV.6)، إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن إذا أريد عدم تدمير شرعيته المتضررة تدميرا كاملا. وقد وجه رئيسنا نداء واضحا مفاده أن الوقت

فحسب، بل للأجيال القادمة في أوكرانيا وخارجها. ولن يكون هناك سلام بدون عدالة.

وأشدد على أن أيا من الجرائم الروسية في أوكرانيا لم يكن ليتحقق لولا جريمة العدوان على أوكرانيا التي ارتكبتها القيادة الروسية، والتي لا يمكن أن تمر دون عقاب. إن الطريقة الوحيدة الممكنة لتقديم الرئيس بوتين وحاشيته للمحاكمة هي إنشاء محكمة خاصة لجريمة العدوان على أوكرانيا. وأكرر دعوتي لجميع الدول إلى دعم تلك المهمة من أجل المبادئ الأساسية للإنسانية وميثاق الأمم المتحدة.

وسيستمع إلي العديد من الموجودين في هذه القاعة الآن ولديهم سؤال واحد: هل هناك فرصة للسلام؟ وهل ستتفاوض أوكرانيا مع روسيا من أجل إنهاء الحرب؟ وأود أن أوضح تماما أنه لا توجد دولة أخرى في العالم تتوق إلى السلام أكثر من أوكرانيا. وقد كان الرئيس زيلنسكي صريحا جدا بشأن ذلك بالأمس. لم نرد أبدا أي شيء سوى السلام والتنمية المستقرة. ولم نكن نريد الحرب أبدا ولم نختارها أبدا، فنحن نريد ببساطة أن نعيش حياة طبيعية. ولكن لا يكفي أن ترغب أوكرانيا في السلام. يجب على روسيا إعطاء الأولوية للدبلوماسية على الحرب من أجل إعطاء فرصة للسلام. وما نراه بدلا من ذلك هو أن القيادة الروسية تسعى إلى حل عسكري فقط.

لقد شهدت هذه القاعة العديد من المناقشات الساخنة والعديد من الأزمات منذ عام ١٩٤٥، ولكن كمية الأكاذيب القادمة من الدبلوماسيين الروس غير عادية. واليوم نركز في الغالب على الجرائم التي يرتكبها الجنود الروس في أوكرانيا. ولكن إذا اعتقد أي شخص أن الجنود هم الوحيدون المستعدون للقتل أو ممارسة التعذيب أو الاغتصاب أو قطع الأعضاء التناسلية، فهو مخطئ. فالدبلوماسيون الروس متواطئون بشكل مباشر، لأن أكاذيبهم تعرض على تلك الجرائم وتتستر عليها. ويبدو أن الشيء الوحيد في بيان روسيا اليوم، وهو سيل من الأكاذيب، الذي يستدعي رد الفعل هو اللغة العامية غير اللائقة المستخدمة عند ذكر رئيس بلد أجنبي، أي رئيس أوكرانيا. كما أشرت اليوم إلى أن الدبلوماسيين الروس يفرون تقريبا مثل الجنود الروس.

وبعضها ليس أجسادا كاملة، ولكن أجزاء منها، مثل بضعة أزواج من أرجل الأطفال في أحد القبور. وحزن أحبائهم هو قطرة أخرى في محيط المعاناة التي ألحقتها روسيا بشعب أوكرانيا خلال سبعة أشهر وثمانين سنوات من عدوانها البربري.

وقد رأى كثير من الموجودين هنا اليوم صورة كف متوفى تعود إلى جندي أوكراني يبلغ من العمر ٣٦ عاما - كان اسمه سيرجي سوفيا - ولا يزال عليها سوار أصفر وأزرق. وأرتدي واحدة أيضا، وأريد أن أعرضها على المجلس. وكثير منا يفعل ذلك. ويجب أن تعرف روسيا شيئا واحدا: لن تكون قادرة أبدا على قتلنا جميعا. وفيما يلي السبب.

في ٢٤ فبراير، عندما هاجمت روسيا أوكرانيا من جميع الاتجاهات، عاد عشرات الآلاف من الأوكرانيين من الخارج للدفاع عن بلدهم في غضون الـ ٢٤ ساعة الأولى. وماذا حدث في غضون الـ ٢٤ ساعة الأولى بعد إعلان الرئيس بوتين عن التعبئة؟ لقد حدث العكس من ذلك: حجز عشرات الآلاف من الروس رحلات دولية لمغادرة روسيا. وتم حجز العديد من الرحلات الجوية بالكامل في غضون ساعات.

بالأمس أعلن بوتين التعبئة، لكن ما أعلنه حقا أمام العالم كله هو هزيمته. ويمكنه تجنيد ٣٠٠.٠٠٠ أو ٥٠٠.٠٠٠ فرد، لكنه لن ينتصر أبدا في الحرب. وكل أوكراني اليوم هو سلاح جاهز للدفاع عن أوكرانيا والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وستقتل روسيا وستتحمل المسؤولية الكاملة عن جريمة العدوان وما يترتب عليها من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية. وبالأمس أوضح الرئيس زيلنسكي في خطابه (انظر A/77/PV.7) أن المسؤولية الروسية عنصر أساسي من عناصر السلام والأمن الدوليين.

وتعمل أجهزة إنفاذ القانون الأوكرانية، جنبا إلى جنب مع شركائها، والمحكمة الجنائية الدولية، والبلدان التي تدعم أوكرانيا والمحكمة الجنائية الدولية على حد سواء، بنشاط لجمع الأدلة على الجرائم الروسية ومحاسبة الجناة. نحن نثق في المحكمة الجنائية الدولية. وسيتم تحقيق العدالة. فنحن مدينون بذلك ليس لآلاف الضحايا

وبالتالي تكافح أوكرانيا لأجل الدفاع عن مبادئ ذلك الميثاق وخاصة مبادئ السلامة الإقليمية للدول.

لقد أدخلت الحرب العدوانية الروسية العالم في أزمة متعددة الأوجه وما تزال عواقب تلك الجريمة محسوسة خارج حدود أوكرانيا. فبمجرد أن أغلقت السفن الحربية الروسية الموانئ البحرية الأوكرانية اتضحت أهمية الصادرات الزراعية الأوكرانية بالنسبة للأمن الغذائي العالمي. وأثبتت روسيا استعدادها لتعريض الملايين من الناس لخطر الجوع في جميع أنحاء آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط لمجرد تحقيق أهدافها الإمبريالية.

أعتمد هذه الفرصة لأشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش وتركيا على تيسير مبادرة البحر الأسود بشأن الحبوب التي سمحت لأوكرانيا باستئناف صادرات الحبوب البحرية هذا الصيف. لقد كذب بوتين مؤخرا عندما قال إن معظم الحبوب أرسلت إلى دول أوروبية، ففي الواقع أرسل ثلثا الحبوب التي قمنا بشحنها إلى المستهلكين في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا. لقد أدى استئناف الصادرات الأوكرانية إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية، علاوة على تخفيف حدة انعدام الأمن الغذائي لا سيما بالنسبة لأكثر الفئات ضعفا.

واليوم تتعرض هذه المبادرة للتهديد، حيث يشكك المسؤولون الروس في فعالية الممر وقد يستعدون لمنع تمديد فترة المبادرة الحبوب بمجرد انتهاء الـ ١٢٠ يوما المنقوق عليها في تشرين الثاني/نوفمبر تشرين الثاني. ويجب ألا نسمح لروسيا باستئناف تلاعبها بالجوع مع العالم. لذلك أحث جميع الدول، وخاصة تلك التي تعتمد على صادرات الأغذية الأوكرانية، على ممارسة أقصى قدر من الضغط العلني والدبلوماسي على موسكو والمطالبة بالحفاظ على تشغيل ممر الحبوب في البحر الأسود في تشرين الثاني/نوفمبر وما بعده. ويتعين علينا حماية مبادرة الحبوب الهامة هذه معا.

لا تزال أوكرانيا ضامنا عالميا للأمن الغذائي. فعلى الرغم من سوء حالنا قررنا تقديم المساعدات الإنسانية إلى إثيوبيا والصومال بإرسال كميات إضافية من حبوبنا. وأوكرانيا مهتمة بزيادة حجم

وقبل ٢٤ شباط/فبراير، نفى الدبلوماسيون الروس هنا في الأمم المتحدة مرارا وتكرارا وجود خطط لغزو واسع النطاق لأوكرانيا. وكذب الرئيس الروسي نفسه في وجوه القادة الأوروبيين قائلا إنه لم يكن يخطط للهجوم. وكان ذلك قبل أيام فقط من الغزو.

إن روسيا لا تخجل. وهي تجلس على الكرسي الذي شغلته في عام ١٩٩١ على أسس قانونية مشكوك فيها، مسلحة بحق النقض والشعور بحصانة تامة من العقاب. فالروس واثقون من أنهم يستطيعون الإفلات من أي شيء وأنه يحق لهم فعل أي شيء يريدونه. فهم يعتقدون أن هذا المقعد يسمح لهم بانتهاك الحدود في غزو إمبريالي على غرار القرن التاسع عشر. وإنهم يعتقدون أنه يسمح لهم بقصف محطات الطاقة النووية والاستيلاء عليها. إنهم يعتقدون أنه سيسمح لهم بإطلاق عنان الإرهاب الصاروخي على المدنيين والبنية التحتية الحيوية. كما يعتقدون أنه يسمح لهم بتهديد العالم باستخدام الأسلحة النووية. ويجب مساءلتهم عن جرائمهم.

إن مسألة المسؤولية أساسية في هذه المناقشة. ويتعين علينا ضمان معاقبة مثل هذا السلوك، وإلا فإن جميع القوى الشريرة في عالمنا سيغريها السير على خطى روسيا. ولست بحاجة إلى تذكير أحد من الجالسين حول هذه الطاولة بعدد القوى التي تود أن تشكك في حدود جيرانها على هذا الكوكب. فإذا كانت روسيا قادرة على ذلك فما الذي يمنع الآخرين؟

اليوم نحن لا نتحدث فقط عن أوكرانيا وروسيا لأن أزمة الأمن العالمي التي نواجهها جميعا أكبر بكثير. ويجب على جميع أعضاء المجلس أن يدركوا أن روسيا لم تهاجم أوكرانيا في ٢٤ شباط/فبراير فحسب، بل وجهت ضربة قاضية لأسس ميثاق الأمم المتحدة ذاتها. ولن تتعم أي دولة بالأمان حتى تُساءل روسيا عن انتهاك المبادئ المشتركة التي اتفق عليها الجميع بعد الحرب العالمية الثانية. إن روسيا لا تولي اهتماما إليها ولكن هناك ١٩٢ دولة أخرى أعضاء في الأمم المتحدة. إن دول آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأوروبا مهتمة جميعها بالتمسك بميثاق الأمم المتحدة اليوم.

بيد أن تلك الوثيقة أوسع بكثير من مجرد أداة لضمان أمن أوكرانيا لأننا نرى أنها آلية عالمية يمكن أن تنتظر فيها بلدان وسياقات أخرى وأن تنطبق عليها لتعزيز المنظومات الأمنية الإقليمية والعالمية. وتواصل أوكرانيا العمل مع الشركاء لتحقيق رؤية اتفاق كييف الأمني. وتلك هي قيمتنا المضافة لصون السلم والأمن الدوليين لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الجمهورية التشيكية.

السيد ليبافسكي (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه الجلسة الهامة.

تتولى الجمهورية التشيكية الآن الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي بوصفه من المؤيدين الرئيسيين لقيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

تستضيف الجمهورية التشيكية أكبر عدد من اللاجئين الأوكرانيين بالمقارنة بعدد سكانها - أي أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ في بلد يبلغ عدد سكانه ١٠ ملايين نسمة. إن حرب روسيا العدوانية الاستعمارية غير المبررة وغير المشروعة ضد أوكرانيا هي التي سببت تشريد تلك الموجة الهائلة من أكثر فئات السكان ضعفاً إلى خارج حدود وطنهم.

ربما يكون العدوان الروسي أخطر تحدٍ للسلم العالمي في العقود الأخيرة. فاليوم تعدّ على أوكرانيا وغداً ربما يكون على بلد آخر. ففي آب/أغسطس ١٩٦٨ كانت تشيكوسلوفاكيا ضحية لغزو قوات بقيادة موسكو - حملة على ما يسمى بربيع براغ - وتدخل عنيف في الحياة السلمية لبلد آخر، تحول بلدي بسببها إلى مستعمرة محتلة.

نسمع الآن عن الاستفتاءات الصورية التي نظمت على عجل في أجزاء من أوكرانيا. ولكن لا يمكن لروسيا أن تخذع المجتمع الدولي وأن تنصب مرة أخرى على أراضي دولة أخرى. ويجب رفض سياسة روسيا العدوانية والاستعمارية وتطلعاتها الإمبريالية إلى الأبد. وقد رفضت أوكرانيا تلك العبودية وتقاتل بشجاعة من أجل عالم متعدد الأطراف وتستند فيه حمالية السلم إلى القواعد.

صادراتها البحرية سواء في إطار برنامج الأغذية العالمي أو تمشياً مع ظروف السوق.

وبينما تواصل روسيا قصف المدن الأوكرانية المسالمة بالصواريخ، فإنها تستخدم الغذاء والطاقة أسلحة ضد بقية العالم، وبينما يرسل بوتين الدبابات إلى أوكرانيا لقتل الأوكرانيين، فإنه يحرم جميع الأسر الأوروبية من الرفاهية والاستقرار بابتزاز الطاقة في ذات الوقت الذي يمارس فيه ألعاب الجوع مع الأسر الآسيوية والأفريقية، فضلاً عن الشرق الأوسط بتهديده لتشغيل ممر الحبوب.

فجميعنا في نفس القارب إذن سواء كنا أوروبيين أو آسيويين أو أفارقة أو عرباً أو في أمريكا اللاتينية ويجب أن نواجه هذه التهديدات معاً. فلا مكان للحياد. لقد قلت في شباط/فبراير هنا في الأمم المتحدة إنه لا مخرج لأي دولة من هذه الأزمة التي سببتها روسيا (انظر A/76/PV.58)، ولا يزال الأمر كذلك. بالتالي فإن أفضل رد فعل على الأزمة هو الوقوف إلى جانب أوكرانيا دفاعاً عن ميثاق الأمم المتحدة.

يطيب لروسيا التحدث عن العالم المتقدم والعالم النامي إذ تحاول دق إسفين بينهما. ولكننا لا نميز في أوكرانيا بينهما لأن جميع الناس يستحقون التمتع بحياة طبيعية فضلاً عن الأمان والاستقرار واليقين. ولكن يجب أن نظل متحدين لنضع حداً لابتزاز روسيا وإنهاء الحرب التي شنتها على البشرية.

إن أهم ركيزة للسلم والأمن الدوليين تتمثل في السلامة الإقليمية للدول. ويجب ألا يسمح لأي بلد بتغيير الحدود المعترف بها دولياً بالقوة. ولكن روسيا ضربت بذلك المبدأ عرض الحائط وأصبح التهديد بالحرب يخيم الآن على رأس الجميع. لذلك يتعين علينا اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة لاستعادة السلم والأمن الدوليين.

فبالأمس اقترح الرئيس زيلنسكي صيغة سلام (انظر A/77/PV.7) تشمل المساءلة كما تشمل أيضاً آلية للضمانات الأمنية استناداً إلى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. كما وضعت أوكرانيا ميثاق كييف للأمن الذي يقترح آلية حديثة للضمانات متعددة الأوجه لضمان أمن أوكرانيا حتى اللحظة التي تصبح فيها جزءاً من منظمة حلف شمال الأطلسي.

لذلك أود أن أترك انطباعاً لدى روسيا بأن هذه حرب لن تنتصر فيها، وعليه فلتنه الحرب. أوقفوا المعاناة في أوكرانيا. توقفوا عن إرسال المزيد من مواطنكم إلى حتفهم. كفوا عن استفتاءكم السورية التي هي غير قانونية تماماً شأنها في ذلك شأن الحرب التي من المفترض أن تضيء الشرعية عليها. أوقفوا حرب الحبوب التي تسبب الجوع في جميع أنحاء العالم. وتوقفوا عن شل هذه الهيئة بالذات، مجلس الأمن.

ربما بدت هذه الحرب في نظر كثير من الموجودين هنا، وفي نظر البعض في الجمعية العامة، وكأنها حرب إقليمية بعيدة في ٢٤ شباط/فبراير، لأن هناك الكثير من المعاناة في أجزاء كثيرة من العالم هي بذاتها مدفوعة بالنزاع والكوارث المناخية والجائحة والجوع. لقد لاحظنا وجهة النظر تلك، ونحن في ألمانيا نتفهم ذلك الشعور. ولكنني أعتقد أننا جميعاً نشعر الآن - معاً هنا في مجلس الأمن ولكن أيضاً في الجمعية العامة - بأن ما حدث خلال الـ ٢٠٠ يوم الماضية لا يمكن أن يدع أحداً في أي مكان من العالم في منأى عنه.

فبعد ٢٠٠ يوم من حرب روسيا الوحشية في أوكرانيا، توضح أحدث إعلانات الرئيس بوتين ذلك بما لا يدع مجالاً للشك. روسيا لا تُجري ما يسمى بالعملية الخاصة. إن روسيا تقود حرباً عدوانية شاملة، مع جرائم حرب وتعذيب واغتصاب، حتى ضد الأطفال. وعلى مدى ٢٠٠ يوم، كانت حرب روسيا تزيد الجوع والفقر وانعدام الأمن في جميع أنحاء العالم.

وأعتقد أن هذه علامة واضحة على السبب في أن وزير الخارجية الروسي لم يأت إلى القاعة إلا لإلقاء خطابه، متحدثاً لفترة طويلة دون حتى أن يأتي على ذكر الجوع والفقر والنتائج المترتبة في جميع أنحاء العالم.

لا توجد في شوارع موسكو اليوم طوابير من المتطوعين الراغبين في الانضمام إلى الحرب في أوكرانيا. فما نراه بدلاً من ذلك هو رجال ونساء شجعان، وحتى أطفال، يخرجون إلى الشوارع لأنهم لا يريدون أن يكونوا جزءاً من هذه الحرب ضد أوكرانيا ولا يريدون أن يكونوا جزءاً من حرب الجوع في العالم. يشعر هؤلاء الرجال والنساء بما نشعر به

ونشعر بالجزع من الفظائع التي ترتكبها القوات الروسية في ماريوبول وبوتشا وإيربين وإزيوم وأماكن أخرى. ويساورنا قلق بالغ إزاء التقارير المتعلقة بما يسمى بمعسكرات الفرز التي تديرها روسيا في أوكرانيا.

وتم ترحيل مئات الآلاف من المواطنين الأوكرانيين إلى روسيا بمن فيهم الأطفال. وهناك شهادات عن استخدام الجرائم جنسية والجنسانية وسيلة من وسائل الحرب. ويجب التحقيق في جميع تلك الجرائم فضلاً عن مساءلة الجناة. ونشيد بالأمين العام على إيفاد بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في أوليفكا.

لقد أحالت أكثر من ٤٠ دولة، بما فيها الجمهورية التشيكية، الحالة في أوكرانيا إلى المحكمة الجنائية الدولية التي فتحت تحقيقاً في الحالة في أوكرانيا بالفعل في آذار/مارس. ونؤيد المحكمة بقوة بما في ذلك بإعارة مدع عام وعن طريق التبرعات.

وندعو إلى إنشاء محكمة دولية خاصة لمحاكمة جريمة العدوان التي ارتكبتها روسيا. وقد بدأت وكالات إنفاذ القانون التشيكية بفتح تحقيقات جنائية في جرائم معينة استناداً إلى مبدأ الولاية القضائية العالمية.

يتحمل أعضاء مجلس الأمن مسؤولية عالمية عن السلام واحترام القانون الدولي. وهذا ما نتوقعه منهم عندما ننتخبهم. نرجوكم اتخاذ إجراء. فنحن بحاجة إلى السلام في أوكرانيا. ونحن بحاجة إلى استعادة احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونحن بحاجة إلى ضمان العدالة للضحايا ووقف إفلات الجناة من العقاب.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للوزيرة الاتحادية للشؤون الخارجية في ألمانيا.

السيدة بيربوك (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): بوتشا. ماريوبول. إزيوم. عندما نتحدث عن الفظائع التي تتكشف في أوكرانيا، فإننا لا نتحدث عن تقارير مجردة. إننا نتحدث عن الأطفال والأمهات والإخوة والآباء والأجداد والنساء والرجال الذين لا يزال جرحهم نازفاً.

السيد راو (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): إن السبب الرئيسي وراء جلسة اليوم هو قرار روسيا مهاجمة جارتها، وهي دولة زميلة عضو في الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن روسيا عضو دائم في مجلس الأمن، وينبغي أن تكون مسؤوليتها عن السلام والأمن الدوليين أكبر، فقد قررت انتهاك أهم المبادئ الأساسية لنظامنا العالمي.

وقد أظهر الغزو ازدراء وتجاهلاً كاملاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. لقد ارتكبت القوات الروسية فظائع مروعة: إعدام مدنيين خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري، والتعذيب والعنف الجنسي، بما في ذلك ضد الأطفال.

ونظراً لعدم قدرتها على كسر المقاومة العسكرية الأوكرانية، تحولت روسيا نحو بثّ الرعب ضد المدنيين كتكتيك أساسي لحربها. وكل يوم يجلب أدلة وشهادات جديدة عن الجرائم الروسية المرتكبة في الأراضي المحتلة. لقد صُدمنا باكتشاف غرف التعذيب والمقابر الجماعية التي تحتوي على جثث تظهر عليها علامات التعذيب والوحشية في إزيوم المحررة حديثاً. ومع ورود تقارير جديدة، قد تصبح إزيوم رمزاً آخر لأساليب روسيا الهمجية.

وفي ظل تلك الخلفية الرهيبة، تواصل بولندا الدعوة إلى المساءلة الكاملة عن جميع الانتهاكات والتعويض عن الأضرار التي وقعت. ونؤيد التحقيقات التي يجريها المدعون العامون الأوكرانيون، فضلاً عن التحقيقات التي بدأت بها دول أخرى. وما فتئنا نتعاون تعاوناً وثيقاً مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وكنا من بين المجموعة الواسعة من الدول المشاركة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي استحضرت مرتين آلية موسكو التابعة للمنظمة.

وندعم عمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التابعة لمجلس حقوق الإنسان. وقد فتحنا أيضاً تحقيقاً جنائياً داخلياً في الحرب العدوانية الروسية، وهي جريمة يعاقب عليها القانون البولندي.

ختاماً، ساعدت بولندا على إنشاء فريق تحقيق مشترك، يعمل في إطار وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية،

جميعاً، بغض النظر عن المكان الذي ننحدر منه - شمالاً أو جنوباً أو شرقاً أو غرباً - بأن كل ما تجلبه هذه الحرب هو الألم والموت والدمار.

لذا يجب علينا اليوم هنا في القاعة أن نسأل أنفسنا: إذا سمحنا لعضو دائم في المجلس بشن حرب عدوانية من هذا القبيل ضد جارتها، فماذا يعني ذلك بالنسبة للأمم المتحدة؟ بالنسبة لمؤسسة ينص ميثاقها بوضوح على ما يلي:

”يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة“.

وإذا كان الميثاق يعني لنا أي شيء، فيجب ألا نقف مكتوفي الأيدي. بدلاً من ذلك، يجب أن نعيش وفقاً لروح ميثاقنا - لا من أجله وحده ولكن على وجه الخصوص لأن أحد أعضائه يسيء استخدام حقه الخاص في النقض في مجلس الأمن. يجب أن نرقى إلى مستوى روح ميثاق الأمم المتحدة كما ارتقت إليها الأمم المتحدة وشركاؤنا الأتراك الذين توسطوا في صفقة الحبوب، وكذلك برنامج الأغذية العالمي الذي تدعمه ألمانيا والذي يقوم بشحن الحبوب إلى اليمن وإلى القرن الأفريقي. ويجب أن نرقى إلى مستوى روح الأمم المتحدة كما تفعل الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، اللتان تجمعان الأدلة لضمان محاسبة مرتكبي الجرائم في هذه الحرب. ويجب أن نرقى إلى مستوى روح الأمم المتحدة كما تفعل الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تعمل على منع وقوع كارثة في محطة زابوريجيا للطاقة النووية والتي تبذل جهودها لتقدم الدعم في المحادثات مع جميع الأطراف. ويجب أن نرقى إلى مستوى روح الأمم المتحدة على النقيض من الرئيس الروسي - لأننا الأمم المتحدة، من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، مهما قلّ أو جلّ شأننا.

الرئيسية (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية لبولندا.

وضمن إدراجها في لوائح الاتهام الخاصة بأجهزة العدالة الدولية. ومن واجبنا تقديم بوتين إلى العدالة. ويجب علينا أن ننشئ محكمة خاصة للتصدي لجريمة العدوان الروسي على أوكرانيا. وإذا تمكنت المنظمات الدولية من الدفاع عن العدالة بنصف ثبات أوكرانيا في الدفاع عن القيم العالمية، فإن السلام سيسود وستسود العدالة.

إن حرب روسيا على أوكرانيا لها عواقب تتجاوز أوروبا وتمتد إلى أبعد منها. فأوكرانيا من المصدرين الرئيسيين للقمح والذرة وزيت عباد الشمس. ويجب أن نوضح تماما أن نقص الغذاء الحالي في جميع أنحاء العالم يرجع إلى عدوان روسيا على أوكرانيا وحصار الموانئ الأوكرانية، وليس الجزاءات المفروضة دوليا. وكما لو أن لائحة الاتهام لم تكتمل بما فيه الكفاية، فإن نظام موسكو يضغط الآن على زر التهديدات النووية، مع العلم أننا نعرف جميعا أن عواقب حدوث كارثة في زابوريجيا يمكن أن تكون أسوأ من تشيرنوبيل أو فوكوشيما. لكننا لن نخاف وسنستخدم كل قوة للمجتمع الدولي للمطالبة بانسحاب قوات روسيا العسكرية غير المشروط من زابوريجيا.

عندما نذكر كلمة "أوكرانيا"، فإنها صارت دلالة على الشجاعة الحقيقية والصمود منقطع النظير. إن أوكرانيا تناضل من أجل كل مبدأ تمثله الأمم المتحدة ومن أجل كل واحد منا. ولذلك، أقول لأعضاء المجلس إنهم يجب ألا يخشوا اتخاذ إجراءات، بل أن يخشوا الريبة وعدم الاكتراث. وأقول لكل دولة إنه لا تزال أمامنا فرصة للحفاظ على السلام والأمن باتخاذ القرارات الصحيحة للدفاع عن النظام الدولي القائم على القواعد. وأقول للمجتمع الدولي بأسره إن المسألة مهمة ولا يمكن التهرب من تحقيق العدالة. وهذه هي اللحظة التي نتاح لنا فيها الفرصة لاتخاذ قرار بشأن شكل العالم الذي نصبو إلى أن نستيقظ لنراه غدا.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أذكر المجلس بأن روسيا ليست وحدها التي ستحاسب. وسيُدرج نظام بيلاروس في لائحة الاتهام أيضا. المجد لأوكرانيا.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بيلاروس.

لجمع الأدلة على الجرائم المرتكبة والحفاظ عليها. ويجب أن نولي الاعتبار الواجب لعدد من المبادرات التي طرحتها كييف، مثل إنشاء محكمة خاصة لجرائم العدوان المرتكبة ضد أوكرانيا وآلية دولية لتقديم تعويضات عن الأضرار التي تسببت فيها روسيا.

وأود أن أؤكد من جديد تضامن بولندا مع شعب أوكرانيا، الذي أظهر شجاعة وعزماً وصموداً بشكل ملحوظ. فهم يدافعون عن بلدهم واستقلالهم بشجاعة وتصميم. وحان دورنا الآن للدفاع عن المبادئ التي تحمينا جميعا. ويجب أن نحاسب روسيا على الغزو وجميع الجرائم المرتكبة في سياق ذلك العدوان.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في ليتوانيا.

السيد لاندسبرغيس (ليتوانيا) (تكلت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن دول بحر البلطيق - إستونيا ولاتفيا وليتوانيا.

إن السبب الرئيسي لاجتماعنا اليوم هو أن روسيا، العضو الدائم في مجلس الأمن، تهدد علانية الأمن والنظام العالمي القائم على القواعد، وهو السبب ذاته الذي تم إنشاء مجلس الأمن من أجله. وقبل عام واحد فقط، كانت روسيا تنشر الأكاذيب وتغرس بذور عدم الثقة. وهي الآن تنشر الفوضى وتغرس الموت. يوما بعد يوم، تتحدى روسيا مبادئ الأمم المتحدة وأصبحت بالفعل مرادفا للوحشية والإرهاب الذي تديره الدولة والإبادة الجماعية. وفي هذه اللحظة بالذات، لا يمكن للمجتمع الدولي، ولا ينبغي له، أن يغض الطرف. ويوم أمس، استيقظنا جميعا على محاولة أخرى من بوتين لتصعيد العدوان. وإعلانه عن التعبئة، فإنه يشن الآن حربا على أبناء شعبه - الذين من المفترض أن يمثلوا مستقبل البلد ولكن يجري تحويلهم الآن إلى أسلحة للماضي الاستعماري. إن الخوف والابتزاز والترهيب هي الأسلحة القليلة جدا المتبقية أمامه. وغرس الخوف هو أسلوبه الوحيد، لكننا لن نخاف. وسنقابل دق بوتين بياس لطبول الحرب بهدوء وعزم.

ولن تنتهي الإدانة وحدها هذه الجرائم. ومن الضروري أن تستخدم المنظمات الدولية جميع مواردها لتسليط الضوء على فظائع روسيا

بذلك أو إنكاره، فإن الاتفاقيين خففا بشكل كبير في ذلك الوقت من حدة المواجهة العسكرية. وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٩، استضيفنا في مينسك قرابة ١٢٠ اجتماعا لفريق الاتصال الثلاثي بشأن تسوية الوضع في شرق أوكرانيا. ودخلنا في حوار مع جميع البلدان المعنية، بما في ذلك شركاؤنا الأوروبيون، واقترحنا خطوات ملموسة لدعم السلام والأمن. وربما يكون معظم الحاضرين في هذه القاعة غير مدركين لذلك، ولكن في عام ٢٠١٤، عندما وقعت أحداث "ميدان" في أوكرانيا، اتصل رئيس وزراء بولندا آنذاك بالرئيس لوكاشينكو، الذي لم تعد له حظوة في أوروبا، وطلب مشورته بشأن ما يمكن القيام به لتخفيف حدة التوترات في أوكرانيا. ثم أرسلني السيد لوكاشينكو، بصفتي وزيرا للخارجية، إلى وارسو حاملا معي مقترحات ملموسة تم تلقيها باهتمام وعبارة "سنستاور مع المستشار ميركل والرئيس أولاند وسنكون على اتصال بكم". ولسوء الحظ، لم نسمع شيئا آخر بعد ذلك. ومن الواضح أنهم لم يكن لديهم اللياقة للعمل مع بيلاروس، التي كانت في ذلك الوقت خاضعة للجزاءات. وفي هذا العام، عقدت ثلاث جولات من محادثات السلام الروسية - الأوكرانية على الأراضي البيلاروسية، وبعد ذلك ذكر جميع المشاركين، الأوكرانيين والروس على السواء، بشكل لا لبس فيه أنه أحرز تقدم إيجابي ملموس في تسوية النزاع. لسوء الحظ، بعد مرور بعض الوقت، انتهى التقدم الإيجابي.

وعندما بدأ النزاع لأول مرة، اقترحنا على زملائنا الأوكرانيين أن يقيموا اتصالا مباشرا مع الجانب الروسي، وكنا على استعداد لتقديم المساعدة اللازمة. ولكن تم تجاهل مقترحاتنا. لا أعرف السبب، ولكن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، وقبل وقت طويل من بدء العملية العسكرية الروسية الخاصة، أعلن المسؤولون الأوكرانيون ببيلاروسيا بلدا معاديا، على الرغم من أننا كنا جيرانا تربطنا علاقات تجارية جيدة ولم نواجه أي مشاكل مع أوكرانيا.

وفي نهاية آذار/مارس من هذا العام، استحدثت ببيلاروسيا نظاما بدون تأشيرة للأوكرانيين وجميع المواطنين الأجانب الفارين من الأعمال العدائية في أوكرانيا. ونقدم لهم المساعدة اللازمة، بما في ذلك المعونة

السيد ماضي (بيلاروس) (تكلم بالروسية): إن الأحداث على أراضي أوكرانيا مأساة كبيرة لذلك البلد ولجميع الذين يواجهون الأمل والمصاعب الناجمين عن أي قتال.

وتعي ببيلاروس جيدا، بفضل ماضيها التاريخي، تكلفة الحرب بالنسبة لشعبها الذي عانى من الإبادة الجماعية وفقد ثلث عدد سكانه خلال الحرب الوطنية العظمى. واليوم، يدور النزاع بالقرب من حدودنا والدول المجاورة لنا. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكن حل أي نزاع، بما في ذلك هذا النزاع، إلا من خلال الدبلوماسية، بمساعدة المفاوضات القائمة على الاحترام والتفاهم المتبادلين.

فلم تنتشأ الأحداث في أوكرانيا فجأة، بل كانت نتيجة تجاهل منهجي للمخاطر الأمنية في المنطقة من جانب البلدان الغربية ورفض مراعاة مصالح وشواغل البلدان المعنية. وقد تطورت الظروف المؤدية لهذه الحالة على مدى سنوات عديدة. وعلاوة على ذلك، كان للضغط الشديد للجزاءات التي فرضها الغرب عواقب غير مباشرة كانت لها تداعيات حتمية على الجبهة الأمنية في منطقتنا. ويمكنني أن أزعج بشكل معقول أن الجزاءات قلصت إلى حد كبير المساحة المتاحة للمناورة في مجال الأمن الإقليمي، بما في ذلك أمام بيلاروس.

وما فتئت ببيلاروس تحذر باستمرار وعلى نحو متسق من التصعيد الخطير للوضع العسكري والسياسي في منطقتنا والتدهور المستمر لنظام الأمن الدولي على مدى عقود وتقويض المعاهدات والاتفاقيات الدولية. وللأسف، لم يستمع إلينا أحد، واليوم نشهد النتيجة المأساوية لذلك الموقف المتعطرس في أوكرانيا. لقد قلنا دائما إن أمن دولة ما لا يمكن ضمانه على حساب أمن دولة أخرى. ولم يأخذ أحد ذلك على محمل الجد، واليوم نحصد النتائج. لقد فعلت ببيلاروس وستواصل بذل كل ما في وسعها لتيسير اتخاذ خطوات لإنهاء النزاع وتعزيز الأمن الإقليمي والدولي. وسأكتفي بتقديم بعض الحقائق.

خلال الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، كانت ببيلاروس منبرا لمفاوضات أسفرت عن إبرام اتفاق بشأن اتفاقي مينسك فيما يتعلق بحل النزاع في أوكرانيا. ومهما حاول أي طرف الاستخفاف

لاستمرار هذه المحادثات على الأراضي البيلاروسية. وينبغي أن تراعي الاتفاقات النهائية أيضا مصالح بيلاروس.

وينبغي ألا نعزز الأمن الوطني والإقليمي والعالمي من خلال حشد عسكري من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي، بل من خلال آليات عالمية وثنائية ومتعددة الأطراف لبناء الثقة تكون مقبولة للجميع. والحوار المنصف القائم على الاحترام والرامي إلى رأب الصدع هو وحده الذي يمكن أن يمنع المواجهة في منطقتنا.

وأخيرا، عاجلا أم آجلا، تنتهي جميع الحروب على طاولة المفاوضات. وهذه حقيقة دبلوماسية ثابتة. وكلما سرع البدء بتلك المفاوضات، كان ذلك أفضل. ولذلك، كان من المستغرب أن نسمع البعض حول هذه الطاولة اليوم يقولون إن علينا أن نواصل القتال. إن مثل هذه التصريحات تتعارض تماما مع الحس السليم.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية.

السيد بوريل فونتييس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر بحرارة الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على تنظيم جلسة اليوم الحاسمة.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد مضى الآن أكثر من ستة أشهر على بدء هذه الحرب العنيفة والوحشية وغير القانونية. وكما قال الكثيرون هنا اليوم، فإن الحرب هجوم مباشر على ميثاق الأمم المتحدة والنظام الدولي القائم على القواعد. إنه تعد محض على الميثاق. ونضم صوتنا إلى صوت محكمة العدل الدولية، التي قضت بأن على روسيا وقف غزوها فوراً. وقد اتخذت الجمعية العامة قرارات بأغلبية كبيرة تدعو روسيا إلى وقف عدوانها. ومن الناحية الأخلاقية والسياسية، خسرت روسيا الحرب بالفعل. وعلى نحو متزايد، فإنها تخسر في ساحة المعركة أيضا. وأوكرانيا ستنتصر.

لقد سمع العالم بأسره أحدث إعلانات الرئيس بوتين عن خطته للمضي قدما في استفتاءات صورية تمهيدا للضم غير القانوني - الذي

الإنسانية، حالما يصلون إلى بيلاروس. ومنذ شباط/فبراير، استقبل بلدنا أكثر من ٥٠.٠٠٠ مواطن أوكراني. بشكل عام، منذ عام ٢٠١٤، استقبل بلدنا أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ أوكراني. وينبغي أن أوضح أنهم لا يجبرون على القدوم إلى بيلاروس، كما أوحى البعض هنا. إنهم يأتون طواعية. وعلاوة على ذلك، فإنهم يعبرون عبر ليتوانيا وبولندا، عبر دول البلطيق. وكذلك، وبغية تقديم المساعدة للمواطنين الأوكرانيين الذين جاءوا إلى بيلاروس، وقع رئيس بيلاروس في ١٤ أيلول/سبتمبر نسخة جديدة من المرسوم المتعلق بإقامة المواطنين الأوكرانيين في بيلاروس يمنحهم نفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون البيلاروسيون.

ومن المؤسف أن النزاع لم يتباطأ. وتستمر العمليات العسكرية، إلى جانب ضخ الدول الغربية للأسلحة دون رادع إلى أوكرانيا. ويجري تشجيع أنشطة الجماعات المتطرفة الأوكرانية التي تدعو إلى أساليب عنيفة ومثل النازية الجديدة، كما يجري إثارة الكراهية والشقاق بين الأعراق بكل طريقة ممكنة. وتركز منظمة حلف شمال الأطلسي قواتها بالقرب من حدود البلدان المجاورة، بما في ذلك على الحدود الغربية لبيلاروس في بولندا ودول البلطيق. وتجري حملة عدوانية ضد بيلاروس تهدف إلى تشويه سمعة مينسك في سياق هذه الأزمة. وتعتبر بيلاروس شريكا للمعتدي أو طرفا في النزاع. وسنواصل التأكيد على أن بيلاروس لم تؤيد الحرب قط. لكننا لسنا خونة أيضا. ولدينا التزامات تجاه حلفائنا، وسنواصل الاحترام الراسخ لروح ونص الاتفاقات الدولية التي نحن طرف فيها.

وفي الوقت نفسه، تود بيلاروس أيضا أن تعلن بوضوح أنها لم ترسل إلى أوكرانيا أي جندي بيلاروسي أو قطعة من المعدات للمشاركة في الأعمال القتالية. وقد أكد خبراء مستقلون من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن بيلاروس ليست طرفا في النزاع المسلح الدولي، وفقا لقواعد ومبادئ القانون الدولي، التي أشار إليها الكثيرون هنا. وجميع الاتهامات التي كالتها الغرب هنا ضد بيلاروس كاذبة ولا أساس لها من الصحة على الإطلاق. وكون مينسك جارة مباشرة، فإنها مهممة بأن تكون طرفا في المحادثات بين روسيا وأوكرانيا بشأن اتفاق سلام استراتيجي، وهي مستعدة لتهيئة جميع الظروف اللازمة

خفض أسعار الأغذية العالمية، ولكنه للأسف لم يصححها. ومع ذلك، فإن ثلثي الحبوب الأوكرانية المصدرة عبر هذا الممر تذهب إلى البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها، وليس إلى الأوروبيين.

والقضية الأساسية اليوم هي المساواة. وما فتئت القوات المسلحة الروسية ترهب السكان المدنيين وترتكب جرائم كثيرة جدا يعجز عنها الوصف، بما في ذلك القتل الجماعي والتدمير والاغتصاب والهجرة القسرية. كل ضحية للعدوان الروسي تستحق العدالة والتعويض. لقد رأينا أحدث صور من المذابح في إزيوم تتبع النمط الذي رأيناه في بوتشا وأماكن أخرى. ومع طرد القوات الروسية، نكتشف الأحوال الحقيقية لاحتلالها. وكما قال الرئيس زيلنسكي في الجمعية العامة أمس (انظر A/77/PV.7)، حيثما كانت هناك جرائم، يجب أن تكون هناك عدالة. وإلا، فلن يكون السلام ممكنا. وسنعمل كل ما يلزم لكفالة المساواة. ونعول على المحكمة الجنائية الدولية وعلى السلطات الأوكرانية. وندعم المحكمة الجنائية الدولية ماليا وتقنيا ونساعد مكتب المدعي العام في أوكرانيا من خلال توفير التدريب والخبرة والمعدات، بما في ذلك للأدلة التي تم جمعها.

إن كفالة المحاسبة هي مسؤوليتنا جميعا. ونحن مدنيون بذلك ليس للضحايا فحسب، بل أيضا للجيل القادم - مستقبل أوكرانيا - لأن مكافحة الإفلات من العقاب اليوم ستسهم في مستقبل ينعم فيه الجميع بمزيد من الأمن والعدالة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.

لن يتم الاعتراف به أبدا - فضلا عن تعبئته لـ ٣٠٠ ٠٠٠ من الجنود الاحتياط وتهديداته النووية العلنية. وكل ذلك عرض الأمن العالمي للخطر. ويجب على زعماء العالم الذين يجتمعون في الأمم المتحدة في نيويورك هذا الأسبوع أن يبعثوا برسالة واضحة وموحدة مفادها أن استخدام أسلحة الدمار الشامل أمر غير مقبول في أي ظرف من الظروف. وتشجعي البيانات العديدة التي سمعتها هنا اليوم بشأن هذه المسألة. ومما يؤسف له أن الرئيس بوتن يواصل السير على طريق التصعيد الخطير. إنه يحاول تخويف أوكرانيا وجميع الدول التي تدعمها. لكن ذلك سيفشل. لقد فشل في الماضي وسيفشل مرة أخرى، كما يحدث لكل حروب الغزو في نهاية المطاف. ولكن كم عدد الرجال والنساء والأطفال الآخرين الذين سيتعين قتلهم قبل أن يقرر الرئيس الروسي إسكات مدافعه؟

هذه الحرب هي أكثر من مجرد حرب في أوروبا. فما هو على المحك مسألة حماية الدول الأضعف من الدول الأقوى. هل نريد سيادة القانون العالمية أم قانون الغاب؟ هل نؤمن بمناطق النفوذ أم بالاختيار الحر للدول ذات السيادة؟ هذه الحرب مأساة من نواح كثيرة. بالإضافة إلى الخسائر الرهيبة والدمار الذي لحق بأوكرانيا، تجر روسيا العالم إلى ركود اقتصادي وأزمة غذائية عالمية. ويبدل الاتحاد الأوروبي قسارى جهده لمواجهة تلك التداعيات. وسيصل دعمنا للأمن الغذائي العالمي إلى أكثر من ٧,٧ بلايين يورو حتى عام ٢٠٢٤. ونؤيد مبادرة البحر الأسود بشأن الحبوب التي يسرها الأمين العام وتركيا. وإلى جانب ممرات التضامن لدينا التابعة للاتحاد الأوروبي، ساعد ذلك على